



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

" تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين "

وائل صبحي عبد الحميد العزة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2019م/1440هـ

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين

اعداد:

وائل صبحي عبد الحميد العزة

بكالوريوس انظمة معلومات حاسوبية/جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

اشراف: د. ابراهيم عوض.

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس

1440هـ / 2019م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات والتنمية البشرية

إجازة الرسالة

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين

اسم الطالب: وائل صبحي عبد الحميد العزة

الرقم الجامعي: 21711254

المشرف: د. ابراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/05/18 م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

التوقيع:

1 - رئيس لجنة المناقشة: د. ابراهيم عوض

التوقيع:

2 - ممتحنًا داخليًا: د. عزمي الأطرش

التوقيع:

3 - ممتحنًا خارجيًا: د. عفيف حمد

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019 م

الاهداء

الى وطني الحبيب.. الذي عشت فوق ارضه وتحت سمائه.. فلسطين.. وفاء وعرفانا.

الى والدي العزيز من المنى فراقه وأحزنتني رحيله رحمه الله.

الى والدتي العزيزة التي ترعرت على يدها وغمرتني بدعواتها الصادقة وتشجيعها الدائم اطال الله في عمرها.

الى زوجتي الغالية ورفيقة دربي نسرين التي وقفت بجانبني طوال مسيرة حياتي العلمية والعملية، وهيات لي سبل الراحة، واعانتني على القيام بهذه الدراسة وتجاوز عقباتها.

الى فلذات كبدي وزينة حياتي أبنائي أسير وأيهم وغزل وأيان على ماتحملوه من عناء وجهد وانشغال عنهم طيلة سنوات الدراسة.

الى أخوتي وأخواتي.....على ماغمروني به من دعم ومؤازرة.

الى كل الاصدقاء وزملاء العمل..... الذين ساعدوني في اكمال دراستي وقدموا لي المساعدة والعون.

اليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

أقرار

انا الموقع ادناه اقر بانى معد هذه الدراسة، لتقديمها لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وإنها جاءت نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ماتم الاشارة اليه حيثما ورد، وان هذه الدراسة او جزء منها لم يقدم لنيل اي درجة علمية لاي جامعه او معهد اخر.

التوقيع:18/05.....2019.....م.....

الاسم: وائل صبحي عبد الحميد العزة

التاريخ: 2019 /05/18 م.

شكر و عرفان

تعجز الكلمات والوصف عن تقديم الشكر والثناء لمن أسهموا في اكمال دراستي الجامعية وتذليل العقبات امامي وهنا أخص بالشكر مدير عام مؤسسة لجان العمل الصحي أ. شذى عوده ولمدير الدائرة المالية والادارية أ. وليد ابو راس لما كان لهم من الدعم في حصولي على شهادة الماجستير وتحفيزي للحصول عليها.

كما واتقدم بعظيم شكري وامتناني لمشرف رسالتي الدكتور ابراهيم عوض الذي كان له الدور الكبير في اتمام رسالتي هذه من خلال نصائحه وتوجيهاته، وما كان له من أثر في اثراء معرفتي العلمية خلال فترة دراستي والتحفيز الدائم والمستمر والثقة بالنفس الذي منحني اياها.

ولايفوتني هنا تقديم كل الشكر لمعهد التنمية المستدامة وعلى راسهم د. عزمي الاطرش و د. اياد لافي وكل العاملين في المعهد لما قدموه من مساعدة وتشجيع خلال فترة الدراسة، وأيضا عضو لجنة التحكيم د. عفيف حمد لتفضله بمناقشة رسالتي والملاحظات التي قدمها لي اثناء وبعد المناقشة.

واخيرا اتقدم بكل معاني الشكر للجنود المجهولين في مركز الاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد اللذين زودوني بالبيانات الخاصة بالرسالة

وائل صبحي عبد الحميد العزة

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع الاقتصاد الخفي، وقد وردت مصطلحات تخدم هذه الدراسة، ولهذه المفاهيم والمصطلحات تعريفات، وقد تم اعتماد التعريفات التالية:

الاقتصاد الخفي: كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لم يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي (محمود، المحامي، 2019).

النقود المتداولة خارج النظام المصرفي: كمية النقود السائلة المتداولة بأيدي عامة الناس في الاقتصاد، بمعنى آخر هو كل نقد ورقي أو معدني غير موجود داخل النظام المصرفي أو داخل خزائن البنك المركزي أو الحكومة.

عرض النقود بمعناها الضيق: يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية "Transaction Money" ويدعى في الاقتصاد بعرض النقود (M1)، ويدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة " money in circulation " ويرمز لها بالرمز (CR) ، ويضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب " Demand Deposits " ويرمز لها بالرمز (DD) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود هي: $M1 = DD + CR$.

عرض النقود بمعناها الواسع: يدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة M1 إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل " Time Deposits " ويرمز لها ب(TD) ، وكذلك حسابات التوفير "Savings" في البنوك ويرمز لها بالرمز(S) وتعرف النقود بمعناها الموسع بعرض النقود (M2) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M2) هي: $M2 = M1 + TD + S$.

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي: هو إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية، أي بالأسعار السائدة للسوق في السنة التي يتم حساب الناتج بها.

الضريبة: وهي عبارة عن قيم مالية يدفعها الفرد للدولة أو إحدى هيئاتها بصفة نهائية، وأساس فرض الضريبة هو مبدأ التكافل المجتمعي بين أفراد الدولة الواحدة في تحمل الأعباء العامة ولتحقيق أهداف المجتمع.

الأجور والرواتب الحكومية: هو عبارة عن كمية النقود التي تتناولها الأفراد من قبل الحكومة كمقابل للأعمال التي قاموا بها خلال فترة زمنية، وهذا المتغير يعتبر نائب عن متغيرات مكونات الدخل وعادات استخدام النقود.

سعر الفائدة على الودائع الادخارية: في ظل عدم وجود عملة وطنية، فإنه تم اعتماد سعر الفائدة بعملة الدولار وهي الفائدة التي تقدمها البنوك على الحسابات في الودائع الادخارية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: وهو عبارة عن ناتج قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان.

نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة: عبارة عن نسبة عدد العاملين في مصالحهم الخاصة إلى عدد العاملين الفعليين في سوق العمل.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين في الفترة الواقعة ما بين الاعوام (2008 - 2017) والتعرف على الاقتصاد الخفي، والخروج بتوصيات تساعد الحكومة الفلسطينية وصانعي القرار باتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة سواء الاقتصادية او السياسييه من التعامل مع الاقتصاد الخفي.

لتحقيق اهداف الدراسة، تم استخدام المنهج التجريبي، ومن اجل ذلك تم جمع البيانات اللازمة لنموذج الدراسة من مصادرها (مركز الإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية) خلال فترة الدراسة والتي كانت عشر سنوات وبشكل ربع سنوي لتكون حجم العينة 40 مشاهدة، وبعد جمع البيانات وتوثيقها عولجت احصائيا باستخدام برنامج (EViews) (Econometric Views) وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، كان أهمها:

ان حجم الاقتصاد الخفي كان متزايدا ما بين الاعوام 2008 و 2010 ليصل 28.6 % ومن ثم تراجع حجم الاقتصادي الخفي في فلسطين بشكل تنازلي حتى نهاية العام 2017، وقد كانت معدله على مدار الاعوام 18.37% من حجم الناتج المحلي الاجمالي وكان متوسط حجمه خلال هذه الفترة (518.7232) مليون دولار، ومن خلال هذه النسبة فان الوضع بالنسبة للاقتصاد الخفي قريبا الى حد ما من النسبة في الدول المجاورة.

و من خلال النتائج التي ظهرت فان اعلى نسبة لحجم الاقتصاد الخفي على مستوى الاعوام كانت في العام 2010 و التي قدرت ب 28.6 % من الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ (2676.227) مليون دولار و كذلك على مستوى الارباع في الربع الاول من العام 2010 و التي قدرت بنسبة 34.57% بمبلغ (821.819) مليون دولار و سجل العام 2017 على مستوى الاعوام اقل نسبة من الناتج المحلي الاجمالي و قدرت ب 12.71% باجمالي (1732.628) مليون دولار و الربع الرابع من العام 2017 على مستوى الارباع من حيث النسب و قدرت ب 10.16 % و الربع الاول من العام 2008 من حيث الحجم بمبلغ (275.036) مليون دولار .

وكما أظهرت النتائج ان جميع متغيرات نموذج الدراسة دالة احصائيا ما عدا متغير الرواتب والأجور الحكومية مما يعني ان هذه المبالغ المالية التي يتلقاها العاملون في الوظيفة الحكومية لا تساهم في الاقتصاد الخفي وبالكاد تكون ملبية لاحتياجاتهم الأساسية، وفيما يتعلق بالاشارات المتوقعة فانه قد جاءت نتيجة الإشارة مخالفة للتوقع لدى متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث ان الزيادة في نصيب الفرد لا تقلل من حجم الاقتصاد الخفي.

وقد خرجت الدراسة بمجموعه من التوصيات و من أهمها: على الحكومة الفلسطينية إيلاء اهتمام بقطاع الاقتصاد الخفي من خلال اعداد دراسات تبين حجمه لغرض توفير البيانات اللازمة عن هذا القطاع وسهولة مراقبته، وقيام الحكومة الفلسطينية باعداد خطة استراتيجية من اجل الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي، من خلال وضع السياسات و التشريعات الملائمة للوضع الفلسطيني، وان تسعى الحكومة الفلسطينية لدمج هذا الاقتصاد غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي و ليس القضاء عليه وذلك بناء على خطة واضحة تسعى لتحقيق هذا الدمج، وعلى الحكومة القيام بحملات توعية للمجتمع بضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة و ما له اثر في الصالح العام، وإعادة النظر في السياسة الضريبية لما لها من اثر سلبي و ارتداد على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز مكانة الاقتصاد الخفي، وايضا تحفيز البنوك و المواطنين للاستثمار من خلال الودائع الادخارية لما لها من اثر ايجابي على الاقتصاد و تخفيف حجم الاقتصاد الخفي.

Estimating the size of underground economy in Palestine

Prepared by: Wael Subhi Abdulhamed Al- Azzeh

Supervisor: Dr .Ibrahim Awad

Abstract:

This Study aims to estimate the size of underground economy in Palestine from (2008-2017) and identify underground economy and economic development and how they relate to each other. It also aim to make recommendations that will assist the Palestinian government and decision makers in making suitable economic and political decisions that will address the underground economy and achieve the economic development.

To archive the goals of the study, the empirical methodology was used. For this reason, needed data was collected for the model of this study (The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCPS) and Palestinian Monetary Fund) during the ten years of study in quarterly. The sample size is 40 observation. The data was statistically analyzed using the programme of (EViews) (Econometric Views) after it had been collected. The study shows the following results and the most significant ones are:

The increasing size of underground economy took place 2008 and 2010 to reach 26.8%. After that, it declined downwards until the end of 2017. During years, its rate to GDP has been 18.37% and its average size has been (USD 518.7232) million. According to this rate, the underground economy was fairly good compared to its size and rate in the neighboring countries.

According to results, the highest rate of underground economy has been in the year of 2010, which was estimated at 28.6% of GDP with sum of (USD 2676.227) million. On the level of quarters, it has been the highest during the first quarter of 2010, which was estimated at 34.57% with sum of (USD 821.819) million. In 2017 has witnessed the least rate of GDP among all the years and the rate of underground economy was estimated at 12.71% with sum of (USD 1732.628) million. On the level of quarters, the fourth quarter of the year of 2017 was the least in terms of rates and the rate in that quarter was estimated at 10.16%. The size

of underground economy during the first quarter of the year of 2008 was estimated with sum of (USD 275.036) million.

The results showed that all the variables of the study model are statistically significant except the variable of governmental salaries. This means that the money the governmental employees receive does not contribute to the underground economy and they hardly fulfill their basic needs. Regarding the expected signs, the results had not lived up to expectations of study since they showed that the increase in GDP per capita does not decrease the size of underground economy.

The study concluded with a set of recommendations and the most important ones are that the Palestinian government should care for the sector of the underground economy by conducting studies that show its economic benefit and future horizons. Those studies are needed to provide the necessary data about this sector and to easily facilitate monitoring it. The Palestinian government should prepare a strategic plan so that it could put an end to the phenomena of underground economy by designing policies and laws suiting the Palestinian context. It should also seek to integrate this kind of economy in the formal sector instead of closing it. This integration could be achieved through a clear plan. The government should raise the awareness of the community about this issue by conducting raise awareness campaigns through which it can urge people to necessarily adhere to laws and regulations for the public interest. The tax policy should be reconsidered since it negatively impacts the economic and social aspects. Reconsidering tax policy will promote the status of underground economy and motivate citizens and banks towards investment through savings deposits that positively impact the economy and decrease the size of underground economy.

خلفية الدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- اهداف الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهج الدراسة.
- نموذج الدراسة.
- هيكلية الدراسة.

الفصل الاول

1.1 المقدمة

يعد الاقتصاد الخفي مصدراً هاماً لفرص العمل وتنوع العمالة فيه (اطفال، نساء، شباب، مسنين، معاقين، عاملين، وموظفين) مما يزيد حجم الاعباء الملقاه على عاتق واضعي السياسة، بضرورة الاخذ بهذا النوع من الاقتصاد عند وضع الخطط وما يتعلق به من توفير سبل العيش الكريم والعمل والصحة والتأمين والمنافع المجتمعية الاخرى (حمودة، 2012)، وكل هذا يسلب الضوء على طبيعة الاعمال والعمالة الخفية وبيئة الاعمال المحفوفة بالمخاطر والتي تمارس خارج الهياكل والمؤسسات القانونية والحقيقية.

ويرجع الفضل الى اكتشاف الاقتصاد غير الرسمي كما ذكر كمفهوم جديد الى عالم الانسانيات كيث هارت (K. Hart) الذي قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في افريقيا والذي انعقد عام 1971 بحيث ناقش من خلالها قضية الفقراء في المناطق الحضرية بالقول انهم ليسوا عاطلين عن العمل، حيث انهم غالباً ماكانوا يعملون مقابل عوائد مالية متدنية وغير منتظمة ومخفية عن التنظيم الاداري (Hart, 1971).

ويزيد الإشكالية تعقيداً أنه اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ (السرية أو اللاعلنية). متعدد الغايات لكنه ذو نزعة اقتصادية، والاقتصادية تعني (رفض تعقد الظواهر وإرجاعها جميعاً إلى وجهها الاقتصادي وحده فقط) (عبد المهدي، 1980).

اخر الدراسات التي أعدّها صندوق النقد الدولي، أشارت الى أن حجم الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلي الإجمالي الأردني 14.38%، بينما بلغ معدل الاقتصاد الخفي في السنوات (1991 - 2015) 17.38%، وبالتالي فإن الاقتصاد غير الرسمي في الأردن تراوح ما بين 13.44% بمستواه الأدنى، وحدّه الأعلى 21.12%.

وعلى مستوى الدول العربية، أظهرت هذه الدراسة التي شملت 158 دولة حول العالم، أن معدل اقتصاد الظل في قطر بلغ 15.93% من الناتج في السنوات من 1991 الى 2015، وفي السعودية 16.56%، وسوريا 19.58%، بينما ارتفع في مصر الى 34.24%، والمغرب 34.1%، ولبنان 31.58%، والجزائر 30.86%، بينما بلغ في الامارات العربية المتحدة 26.54%.

على المستوى العالمي، بلغ المعدل 31.9%، وجاءت سويسرا أقل الدول في حجم اقتصاد الخفي كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 2.7%، تبعثها النمسا 8.9%، فيما كانت أعلى الدول بوليفيا بنسبة 62.3%، وزيمبابوي 60.6%.

مما سبق لا بد من اخذ الاقتصاد الخفي الى جانب الاقتصاد الرسمي من اجل اعداد اي خطة تنموية اقتصادية فلسطينية، لان عدم تضمين هذه الخطة للاقتصاد الخفي وانشطته ومتغيراته يؤدي الى عدم تحقيق اهداف الخطة التنموية الاقتصادية من جانب وعدم تقدير حجم الاقتصاد الكلي الفلسطيني.

ولتقدير حجم الاقتصاد الخفي عدة طرق لكل منها مزاياها وعيوبها والتي ستاتي الدراسة على شرحها، وكذلك تبيان طرق ووسائل الاقتصاد الخفي والاثار الناجمة عنه، وسنوضح ايضا مفهوم التنمية الاقتصادية من كافة جوانبه لنصل الى نتائج حجم الاقتصاد الخفي ومدى انعكاسها على الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص علما ان أكثر النماذج استخدما هو نموذج تانزي باستخدام دالة الطلب على النقود السائلة (Tanzi, 1982) والتي ستعتمد الدراسة عليها.

كما هو الحال في بقية دول العالم، وخاصة الدول النامية، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي اخذين بعين الاعتبار وجودها تحت الاحتلال الاسرائيلي بالإضافة للانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعف المؤسسات الحكومية، هذا بالإضافة لعدم خضوع المساحات الجغرافية للسيطرة بشكل كامل وذلك نتيجة لاتفاقية اوسلو ونقسم المناطق في الضفة الغربية حسب تصنيف اتفاقية اوسلو (A,B,C) مما يضعف السيطرة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا ما يضعف و يصعب دور الحكومة الفلسطينية في ضبط اقتصادها.

1.2 مشكلة الدراسة

يعتبر الاقتصاد الخفي من المشكلات التي تهدد الاقتصاد الفلسطيني وكون هذه الظاهرة نشأت في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية شهدتها السلطة الفلسطينية، مما جعل من البيئة التي تقع ضمنها السلطة الفلسطينية بيئة ملائمة لانتشارها، والذي له عدة تأثيرات على التنمية الاقتصادية من الناحية السلبية (الاستاذ، 2013).

وايضا لا بد من عدم اغفال ان الحكومات الفلسطينية اعتمدت وبشكل رئيسي على الاقتصاد الرسمي ولم تقدر حجم الاقتصاد الخفي والذي من شأنه عدم تحقيق اهداف الخطة التنموية الاقتصادية.

وبالاطلاع على نتائج الدراسات الخاصة بفلسطين بالرغم من قلتها فانها أظهرت ان نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي وغير الرسمي في فلسطين حوالي 41 % في الفتره (2012-1995) (Alfar, 2014)، وأيضاً أظهرت في دراسة أخرى ان نسبة الاقتصاد الخفي حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2012-2000) (الأستاذ، 2013)، وهذا يقودنا الى الاستفسار الرئيسي لهذه الدراسة اين وصل حجم الاقتصادي الخفي حالياً وماهي النسبة المقدرة له من الناتج المحلي الاجمالي.

وعليه فان السؤال الرئيسي الي يستوجب الاجابه عليه لهذه الدراسة:

1) ما هو حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين من العام 2008 ولغاية 2017؟

وايضا للاجابة على التساؤل التالي:

ما هو الاقتصاد الخفي؟ وماهي اسبابه واشكاله؟

1.3 اهمية الدراسة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تمت ملاحظة قصور وبشكل خاص في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين، والذي اقتصر على عدد محدود من الدراسات والتي تباينت في حجم الاقتصاد الخفي حسب النموذج القياسي الذي تم استخدامه.

وبالامكان اعتبار ان تقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية من خلال تقدير حجم الاقتصاد الخفي و اضافته الى الاقتصاد الرسمي في رسم الخطط الاقتصادية الفلسطينية وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

1.4 فرضيات الدراسة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة و الاطلاع على النماذج المستخدمة فانه تم الاعتماد على نموذج تانزي و اللذي يفترض مجموعه من المتغيرات التي تؤثر في وجود و تنامي الاقتصاد الخفي وهو من اهم النماذج المستخدمة و لاعتمادنا على هذا النموذج، و بالاطلاع على المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة تم اعتماد مجموعة من المتغيرات التي تتلائم مع الاقتصاد الفلسطيني لتقدير حجم الاقتصاد الخفي فان هذه المتغيرات تمثلت في (الضريبة، ونسبة الاجور والرواتب الحكومية، وسعر الفائدة، والعاملين في مصالحهم الخاصة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، والتي تم بناء الفرضيات التالية عليها:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نسبة الضرائب بدون مقاصة الى الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نسبة الاجور والرواتب الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة الى عدد العاملين الفعليين وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

1.5 اهداف الدراسة

لقد سعت هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

الهدف الرئيسي: هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين في الفترة الواقعة ما بين الاعوام (2008 - 2017)، والتعرف على الاقتصاد الخفي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، والخروج بتوصيات تساعد الحكومة الفلسطينية وصانعي القرار باتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة سواء الاقتصادية او السياسييه من للتعامل مع الاقتصادي الخفي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الاهداف الفرعية:

- (1) قياس العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي.
- (2) قياس امكانية الوصول لحالة التوازن على المدى الطويل.
- (3) الخروج بتوصيات تساعد متخذي القرار على التعامل مع الاقتصاد الخفي في فلسطين.

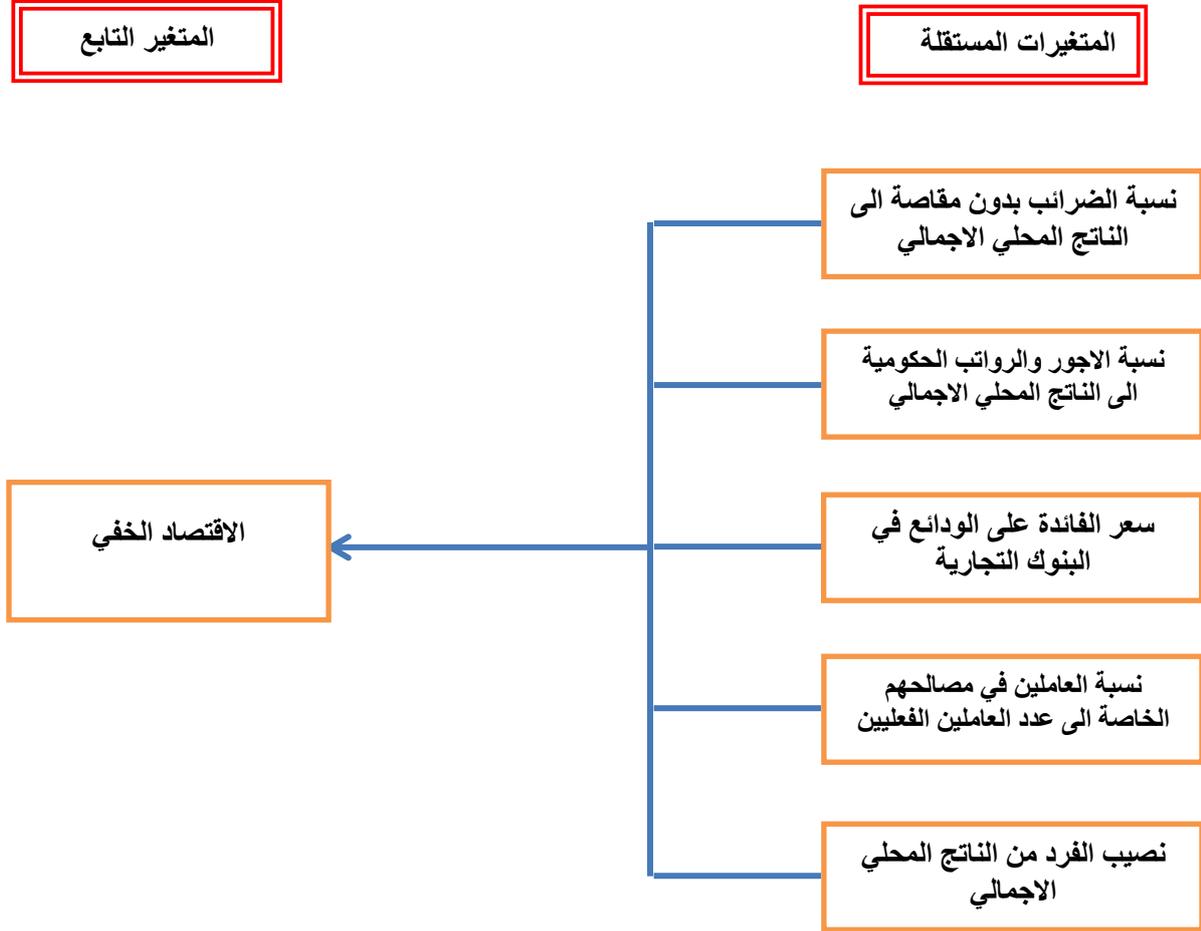
1.6 حدود الدراسة

- الحدود المكانية: فلسطين.
- الحدود الزمانية: الفترة الواقعة بين العام 2008 م والعام 2017 م.

1.7 منهج الدراسة

حسب معيار الاجراءات و الاساليب المعتمدة لدى الباحث و التي تعتبر احد معايير تصنيف مناهج البحث العلمي، اعتمد الدراسة في بحثنا هذا على المنهج التجريبي، حيث يعتبر المنهج التجريبي من أفضل مناهج البحث العلمي لان هذا المنهج يعتمد بالاساس على التجربة العلمية مما يتيح فرصة عملية لمعرفة الحقائق وسن القوانين عن طريق هذه التجارب، ولذلك فان هذا المنهج يتيح لنا التعرف على حقيقة الاقتصاد الخفي في فلسطين و حجمه من اجل وضع القوانين و السياسات و التشريعات التي تساعد في الحد منه من جهة و تطويعه ليكون جزء من الاقتصاد الرسمي.

1.8 نموذج الدراسة:



شكل (1.1) نموذج الدراسة

وسيتم وصف متغيرات الدراسة المدرجة في النموذج في الفصل الثالث القسم الثالث (3.3).

1.9 هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمس فصول وهي مقسمة كما يلي:

الفصل الاول: يعرض خلفية الدراسة، وتشمل مقدمة الدراسة ومشكلتها واهميتها واهدافها وفرضياتها ومنهجيتها ونموذجها وتفصيل هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: يتضمن محتويات الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يتطرق الى منهج الدراسة وادواته والبيانات الخاصة به، والاختبارات التي تم اجرائها على البيانات والتحقق منها.

الفصل الرابع: يعرض نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي سيتم الحصول عليها ثم عرض تلك النتائج ومناقشتها والاجابة على اسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: يتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي بنيت على نتائج الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الاول: الاقتصاد الخفي

- تمهيد.
- مفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي.
- انواع الاقتصاد الخفي.
- خصائص وسمات الاقتصاد الخفي.
- اسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- الاثار الناجمه عن الاقتصاد الخفي.
- طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
- علاقة الاقتصاد الخفي بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

المبحث الاول: الاقتصاد الخفي

2.1.1 تمهيد:

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الأسود ، أسماء عديدة لمفهوم واحد ازداد الاهتمام به كثيراً في السنوات الأخيرة، وأدت العولمة وما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات وتقدم علمي وتكنولوجي في مختلف المجالات والانفتاح عبر الحدود ، وانتشار الفساد المالي والاداري في العديد من دول العالم خصوصاً الدول النامية بشكلٍ واسع، مما حقق لأصحاب القرار والمستفيدين أموالاً كثيرة غير مشروعة المصدر ، وعلي الرغم من أن الجريمة وأنشطة اقتصاد الظل تعد من حقائق الحياة منذ عهد بعيد، وبالرغم من تزايد معدلاتها في جميع أنحاء العالم، فإن معظم المجتمعات تحاول السيطرة على نموها لدرء ما يمكن أن تنطوي عليه من عواقب وخيمة فازدهار اقتصاد الظل ينال من إيرادات الخزينة أكثر و أكثر و من موثوقية الإحصاءات الرسمية (عن البطالة وقوة العمل الرسمية والدخل والاستهلاك)، وهو ما قد يجعل السياسات والبرامج التي تستند إليها غير ملائمة.

وهو اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ السرية أو اللاعنية، متعدد الغايات لكنّه ذو نزعة اقتصادية، توجد به كافة أشكال العلاقات الاقتصادية وتوجد فيه كل أنواع الفساد والجريمة والأخلاق والبساطة. بأغلبه يعتمد على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة. (يتضمن أكثر أشكال التبادل قدماً (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الإلكترونية)، ومن أبسط الخدمات (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً (مخدرات وأسلحة)، إنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقير المطقع، يضم شرائح متعددة سواء من حيث (العمر - الوضع الاجتماعي - الحالة التعليمية.. إلخ) يتواجد في كل الأنظمة (اشتراكية) أم (رأسمالية) أو ما بينهما، يعمل بمبدأ (أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة).

وسيعرض هذا الفصل مفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه وخصائصه، وأسباب نموه، والآثار الناجمة عنه.

2.1.2 مفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي:

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي أو ما شابه، مصطلحات تعني شيئاً واحداً ألا وهو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت والتي لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي (محمود، المحامي، 2019).

ويقصد بهذا المفهوم كل عمل أو إجراء يهدف إلى تحويل أو إخفاء أو نقل أو تغيير طبيعة وملكية ونوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة بهدف التغطية أو التمويه على مصدرها ولكي تظهر في النهاية أنها من مصادر مشروعة وهذه الظاهرة ليست حديثة بل هي قديمة جداً.

يعرف المدقق العام في كندا الاقتصاد الخفي بأنه "صفقات قانونية في سلع وخدمات والتي تكون خفية، ينتج عنها تهرب من الضرائب. يستثنى هذا التعريف نشاطات مثل المتاجرة بالمخدرات، وتهريب المخدرات الخ.

وينظر إليه آخرون بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة أيضاً عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، وهي أما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.

وهناك من ينظر إليه بأنه الظاهرة التي تتعلق بأوجه نشاط تمتد من الأنشطة المشروعة نسبياً إلى الأنشطة الإجرامية تماماً والتي تفلت من مآمن الانتباه الرسمي، وقد تشوه الإحصاءات الرسمية وتؤدي إلى سياسات خاطئة

وبشير الاقتصاديان (Mirus et al., 1994) إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الخفي سيعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الاقتصاد. فقد ننظر إلى الاقتصاد الخفي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد. أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فإن نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخل التي تخضع للضريبة. ووفقاً لذلك فإن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثاني فإن الاقتصاد الخفي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليداً للدخل، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية

أو غير قانونية، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

ويمكن تعريف اقتصاد الظل على أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة أي أنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة (Schneider and Enste, 2013).

2.1.3 أنواع الاقتصاد الخفي:

يصنّف الاقتصاد الخفي وفقاً لمعيار المشروعية إلى نوعين رئيسيين: (Lippert and Walker, 1997)

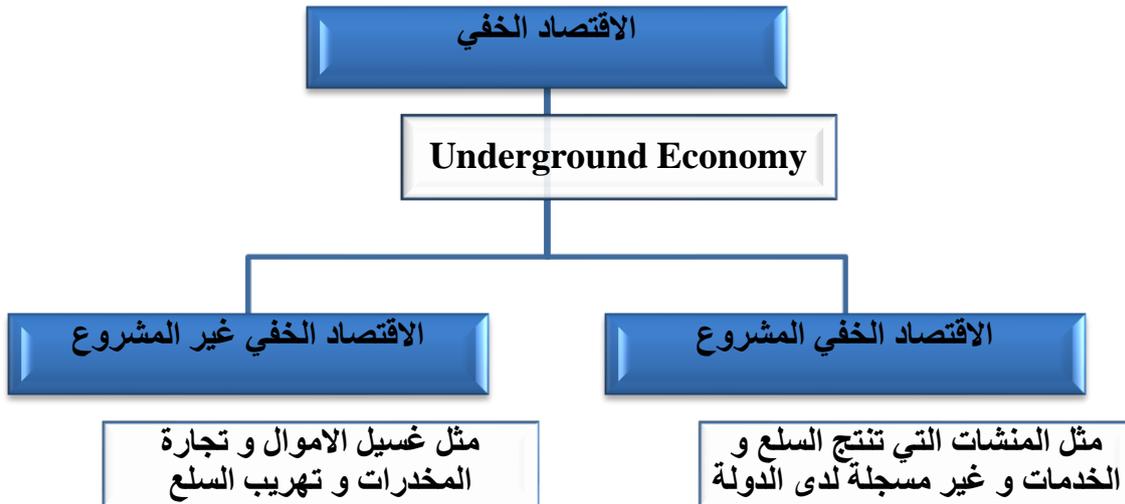
- 1) الاقتصاد الخفي المشروع.
- 2) والاقتصاد الخفي غير المشروع.

2.1.3.1 الاقتصاد الخفي المشروع:

يتضمن الاقتصاد الخفي المشروع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي.

2.1.3.2 الاقتصاد الخفي غير المشروع:

يقوم الاقتصاد الخفي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة.



شكل (1.1) انواع الاقتصاد الخفي

2.1.4 خصائص وسمات الاقتصاد الخفي:

يمتاز الاقتصاد الخفي بمجموعه من الخصائص والسمات التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي، من حيث الحجم والتنظيم والعماله والمكونات والنشاطات ومن أبرزها (Webster and Fidler, 1996):

- إن الاقتصاد الخفي ليس ظاهرة جديدة بل إنها وجدت في كل العصور تقريباً، ولكنها أخذت تتعاطم في نهاية القرن التاسع عشر مع تجارة التبغ غير المشروعة وصناعة المشروبات

الكحولية في أواسط القرن الماضي وتجارة المخدرات في القرن نفسه، هذا يعني أن التبدل في الاقتصاد الخفي هو تبدل في المحتوى وليس في الطبيعة.

- إن طبيعة الاقتصاد غير الرسمي هلامية ويصعب ضبط حدودها ووجودها بسبب عقبات عديدة أمام التعرف عليه وفي مقدمتها صعوبة الإعلام والاستعلام عنه وذلك بأنه عالم مغلق إلى حد كبير أمام مختلف وسائل الإعلام.

- إن نصيب الخيال في معالجته يكون في أغلب الأحيان أكبر من نصيب الواقع لأنه عالم معتم وتتقصه الشفافية خاصة فيما يتعلق بموضوع الحسابات الذي يبقى في المنطقة المظلمة.

- إن الحكومة تساعد على اقتصاد الظل وذلك لأنه لما كان النشاط الاقتصادي السري هو إلى حد كبير نتيجة التدخل الحكومي في سير اقتصاد السوق، فإن الحكومات تميل حتماً إلى تجاهل الاقتصاديات السرية لأطول مدة ممكنة.

- إن الاقتصاد الخفي هو أكثر إدراكاً للربح من الاقتصاد الرسمي لذلك يلجأ إليه كثير من القوى العاملة.

- العاملون في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية وليس شرطاً، إذ أنه لا يوجد أي دور للشهادات والى مستويات التعليم، أي لا يوجد ما يعيق التوظيف فيه إذ شمل جميع الطبقات من الشباب بغض النظر عن مستوياتهم العلمية.

2.1.5 اسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي:

يختلف الاقتصاديون والباحثون حول اسباب وجود الاقتصاد الخفي وتناميها وجاء هذا الاختلاف باختلاف الدول والانشطة التي يتم ممارستها وقد خلص الباحث الى مجموعه من الاسباب التي تسببت في ظهوره وتناميها وخاصة في الدول النامية الى عدة اسباب اهمها (تامر، 2005):

1. الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي بدورها تجعل منها أنظمة اقتصاديةً ومجتمعية غير عادلة أيضاً .

2. الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة

والشمول والمساواة والتوازن، وأن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد.

3. إن ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات المجتمعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية.

4. إن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية، وكل ذلك يؤدي إلى تشتيت مقدرات الأفراد وتبديد طاقتهم وبالتالي عدم إخلاصهم للعمل أو إقناعهم له ما يؤثر سلباً على المجتمع والدولة من جميع النواحي.

5. إن تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك قد تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل المستترة الأخرى.

6. تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، والتي تدفع الأفراد إلى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها.

7. الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى، حيث يؤدي ذلك بدوره إلى خلق جيش من البطالة، ثم تدفعها ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تكريس ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي.

8. إن ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.

9. يؤدي وجود البطالة المقنعة كذلك إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد. حيث إن وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقتهم وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي يجدون بها ذواتهم ويستفيدون منها مادياً ومعنوياً.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية يزداد فيها الاعتماد على النفس في الأعمال المنزلية كطهو الطعام والخياطة والكي والأمور التنظيفية والخدمية الأخرى وإعداد معظم منتجات المعامل والأفران والورشات الأخرى المتعددة، حيث يتم تصنيعها في المنازل. كما أن الدول النامية تعتمد على الزراعة

والمشروعات الزراعية الصغيرة التي غالباً ما تقوم بتدبير شؤونها وإدارتها الأسرة، وبالتالي فإن أغلب هذه المنتجات لا تدخل في حسابات الدخل القومي وتدخل في إطار الاقتصاد الخفي

2.1.5.1 دور التكنولوجيا في توسيع نطاقه:

ساهم التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتحويل الأموال عبر الانترنت، ومؤخراً استخدام الجوال في الدفع الإلكتروني في توسيع نطاق الاقتصاد الموازي أو الخفي لا سيما مع تزايد السرقات التي تتم عبر الانترنت.

وفي الوقت الذي توجد فيه قنوات شرعية معروفة عالمياً لتحويل الأموال، وعقد واتمام الصفقات، تبقى هناك نوافذ لممارسة الأنشطة بأشكال غير مشروعة مثل النصب الإلكتروني، ووجود شركات سمسة وهمية للتجارة في العملات والعديد من الأصول والتي تستهدف جمع الأموال عن طريق الخداع.

2.1.6 الآثار الناجمة عن الاقتصاد الخفي:

قد يكون النشاط الاقتصادي الخفي ظاهرةً اقتصاديةً صحيةً إذا كان نشاطاً مشروعاً، حيث إن إنتاجية العامل في الاقتصاد الخفي قد تكون أعلى منها في الاقتصاد الظاهر أحياناً ، وذلك نظراً لارتفاع حوافز العمل الخفي وتأقلم العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها، وقد يكون ذلك مناسباً للظروف الاقتصادية للدول النامية أيضاً .

2.1.6.1 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي:

1. تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات: حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلبياً على ميزانيتها العامة (Pyle, 1989) وعلى مستوى الإنفاق العام، ثم على مستوى التنمية

الاقتصادية بشكل عام، وقد يؤدي ذلك بالحكومات إلى اتباع سياسات اقتصادية أكثر تعقيداً مثل زيادة الضرائب والرسوم والغرامات وتعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والأمنية والقضائية وزيادة النفقات العامة الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري وعلى حساب الإنفاق على البنية الأساسية دون مبررات منطقية.

2. معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع: كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي، الظاهر، كلما أدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي، وكذلك سوء إعادة توزيعه (نبيه، 2008).

3. التأثير على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والمجتمعية: التي من المفترض أن يعتمد التعامل بين كافة أفرادها على الوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية أولاً.

4. تخلف المجتمعات: لأن من أهم سلبياته التي لا بد من التركيز عليها هي عملية هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها. مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير سوية، بسبب غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية، لا المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة ولا تتناسب وحاجات الأفراد والدول والمؤسسات.

5. إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي: التستر التجاري يتسبب بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي من دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي من أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن واضعي تلك السياسات سيواجهون في إطار عملهم على تصميمها مؤشرات غير واقعية ما سيؤدي إلى وجود سياسات مختلة، واختلال الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم خلق مشكلات وتشوهات اقتصادية جديدة، إضافة إلى تأثيره السلبي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد.

6. التأثير على فعالية السياسة النقدية: معظم المعاملات في اقتصاد الظل تتم بالشكل النقدي المباشر، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات اقتصاد الظل ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية، بسبب زيادة اعتماد المعاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي،

والتي تشكل في حقيقتها احتياطات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية.

وكما له آثارا سلبية فان للاقتصاد الخفي آثارا ايجابية

2.1.6.2 الآثار الايجابية للاقتصاد الخفي:

1. الأثر على التشغيل: يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل، وذلك بسبب أن الاقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وكذلك إلى مستوى علمي معين وإلى أعمار معينة.
2. الأثر على ميزان المدفوعات: يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.
3. الأثر على الإنتاج والعرض: يساعد على تخفيف الأعباء المجتمعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي على زيادة العرض.
4. الأثر على الاستثمار: يساعد على استثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع.
5. الأثر على الدخل القومي: يساعد على زيادة حجم دخول أفراد المجتمع الخفية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول.

2.1.7 طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي:

يعتبر الاقتصاد الخفي بمثابة متغير، وقياسه يسمح بتعديل الحسابات الوطنية والمعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة والتشغيل، البطالة والمداخيل... الخ) وغيرها من المؤشرات المجتمعية والاقتصادية، ويوجد الآن العديد من المقاربات لتقويم الاقتصاد الخفي، وكل منها تتوقف على مصادر المعلومات الإحصائية المتوفرة ونوعيتها والفئة التي تقترح معالجتها، وقد صنفت هذه المقاربات في مجموعتين من المناهج المسمّاة: المداخل المباشرة والمداخل غير المباشرة، فإنه من الصعب قياس الاقتصاد الخفي، إلا أن الاقتصاديين استخدموا تلك المداخل لقياسه وتقدير حجمه. وقد صنف شنايدر وأنستي (Schneider and Enste, 2000) هذه المداخل في المجموعتين التاليتين:

2.1.7.1 المناهج المباشرة DIRECT APPROACHES:

تعتمد هذه المناهج على:

(1) الدراسات الاستقصائية والعينات استناداً إلى الردود الطوعية، أو مراجعة الحسابات الضريبية، وغيرها من الأساليب الأخرى، حيث إن هذا الأسلوب يعطي معلومات تفصيلية يمكن الاستفادة منها في معرفة هيكل الاقتصاد الخفي، لكن نتائج هذه الدراسات الاستقصائية حساسة لتصميمها، مثلها مثل المسوحات بشكل عام، وتعتمد دقتها وما تخلص إليه من نتائج على مدى استعداد المستجيبين للتعاون، لأنه قد يكون من مصلحتهم الاستراتيجية عدم الإجابة.

(2) برامج التدقيق المالي؛ استناداً إلى التناقض بين الدخل المعلن لأجل الضريبة وما يقاس من خلال العينات الانتقائية.

وتكمن الصعوبة في قياس التدقيق أو المراجعة أنها تستخدم بيانات الامتثال الضريبي المكافئ لعينة من السكان؛ ربما تكون متحيزة، واستناداً إلى عمليات مراجعة الحسابات الضريبية، التي لا تعكس إلا جزءاً من دخل الاقتصاد الخفي الذي نجحت السلطات في اكتشافه، وهذا من المرجح أن يكون جزءاً ضئيلاً من الدخل المخفي، كما أن تقديرات الأسلوب المباشر للدراسات الاستقصائية ومراجعة الحسابات الضريبية يتركز حول نقطة محددة، حيث ينظر إليها على أنها الحد الأدنى، لكنهما غير قادرين على تقدير تطور نمو الاقتصاد الخفي خلال فترة أطول من الزمن.

2.1.7.2 المناهج غير المباشرة INDIRECT APPROACHES:

تسمى هذه المناهج أيضاً بمناهج المؤشرات، لارتباط معظمها بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتستخدم مختلف المؤشرات الاقتصادية وغيرها، التي تحتوي على معلومات عن تطور الاقتصاد الخفي عبر الزمن، ونظراً لصعوبة الأساليب المباشرة فقد استخدمت الطرق غير المباشرة التي تحاول اكتشاف الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي، فإن العوامل المسؤولة عن الاقتصاد الخفي يحددها حجمه فيما إذا كان كبيراً أو صغيراً، فإذا كان كبيراً فإنه يمكن التمييز بين تلك العوامل التي تؤثر على أداء الاقتصاد الرسمي، ويمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام المداخل التالية:

2.1.7.2.1 التفاوت بين الإنفاق وإحصاءات الدخل القومية:

في الحسابات القومية؛ من المفترض أن يتساوى الدخل القومي مع الإنفاق القومي في معادلة الناتج القومي، فإذا توفر تقدير مستقل لجانب الإنفاق من الحسابات القومية، يمكن حينئذٍ حساب الفجوة بين قيمة ذلك الإنفاق وقيمة الدخل كمؤشر على حجم الاقتصاد الخفي، حيث يقدر التباين (غير المعلن عنه للسلطات الضريبية) بين الدخل المكشوف وإنفاق القطاع العائلي، فإن كان دخل الأفراد المعلن أقل من إنفاقهم تزيد احتمالية إخفائهم لجزء من دخلهم الناتج عن وجودهم في الاقتصاد الخفي، الذي لا بد أن يتحول إلى إنفاق فيما بعد، لذا يكون تقدير حجم الاقتصاد الخفي على أساس ذلك الدخل الذي يتداول في الاقتصاد الخفي في صورة إنفاق وليس دخلاً، فإذا كان حساب تلك الفروقات بين الدخول المسجلة والإنفاق دقيقة؛ فإننا سنحصل على حجم الاقتصاد الخفي ومعرفة اتجاهه وما يطرأ عليه من تغيرات سنوية، ونستطيع تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام هذه الطريقة على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي كما يأتي:

1. مقارنة الدخل بالإنفاق على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يحدد حجم الاقتصاد الخفي من خلال مقارنة تقديرات حسابات إجمالي الدخل المحلي مع تقديرات إجمالي الدخل الذي اعتمدت الإيرادات الضريبية بناء عليه.

2. مقارنة الدخل بالإنفاق لمجموعات مختارة من الأفراد على مستوى تحليل الاقتصاد الجزئي، ثم تعميم تلك النتائج على مستوى الاقتصاد ككل.

ومن عيوب هذه الطريقة أنها لا تعكس فقط أنشطة الاقتصاد الخفي؛ بل الأخطاء والنواقص في الإحصاءات القومية أيضاً، مما يثير الشكوك حول نتائجها، لذا علينا أن نتوخى الحذر عند تقدير تلك التباينات، ألا تكون الزيادة في الإنفاق ناتجة عن الادخار السلبي، أو بسبب ظروف طارئة، أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة حياة الأعمال، مع مراعاة الإجابات الزائفة التي يقدمها الأفراد عن دخلهم أو إنفاقهم، وعدم علمهم بأن الذين يقدمون لهم السلع أو الخدمات يعملون أصلاً في الاقتصاد الخفي.

ويمكن الاستفادة من هذه الطريقة بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالمتغيرات الخاصة بالدراسة.

2.1.7.2.2 طريقة المراجعات الضريبية:

يكون تطبيق هذه الطريقة باختيار عينة عشوائية من المكلفين في المجتمع، وذلك بالتدقيق فيما يقومون به من أعمال ومراجعتها، في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم ما توصلوا إليه من نتائج على المستوى العام، وهي طريقة لكشف دخول هؤلاء المكلفين التي تم إخفاؤها من قبلهم. وقد أشارت عدد من الدراسات إلى أن عمليات الإخفاء من قبل دافعي الضرائب في الولايات الأمريكية تجاوزت 60% لعينة حجمها 50 ألف شخص، بينما في بلدان أخرى يتجاوز 18%.

وعلى الرغم من ذلك فإن اختيار العينة لا يكتشف حجم جميع أنواع الدخول المخفأة لبعض القطاعات أو الفئات التي تزداد فيها حدة التهرب الضريبي، وإنما تكمن دقتها فقط في تحديد دخول المشمولين بالعينة، ولا تتوفر معلومات كاملة على مستوى واتجاه الاقتصاد الخفي، ولذلك فإننا في دراستنا هذه اعتمدنا على وجود متغير نسبة الضرائب من الناتج الاجمالي المحلي لقياس حجم الاقتصاد الخفي.

2.1.7.2.3 طريقة سوق العمل:

تقوم هذه الطريقة على التباين بين القوة العاملة الرسمية والفعلية، ما يقيس حجم العمالة غير المنتظمة ويعكس حجم الاقتصاد الخفي، فإن انخفاض مشاركة قوة العمل في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يعتبر مؤشراً على زيادة النشاط في الاقتصاد الخفي، إذا ما فرضنا أن مشاركة قوة العمل الإجمالية ثابتة، لذا يتم استخدام المسوحات لتقييم مشاركة قوة العمل في كثير من الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، مع احتمالية أن الشخص قد يعمل في أكثر من عمل، بدلاً من الاعتماد على الإحصاءات الرسمية، وذلك بمقارنة معدلات المشاركة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلاتها مع فترة المقارنة، لمعرفة حجم مشاركة قوة العمل غير المنظمة، وهذا يعتمد على دقة فرضيات إنتاجية العامل التي تميز بين إنتاجية العامل في السوق الرسمي وإنتاجية العامل في السوق الخفي، فلو فرضنا تساوي الإنتاجية للعامل في السوقين فإن ذلك سيؤدي إلى تضخيم حجم الاقتصاد الخفي، وذلك نتيجة للإجابات على أسئلة المسوحات التي ترجح جانب الطلب على العرض في السوق غير المنظمة، فإن التركيز على آثار الاقتصاد الخفي في سوق العمل يكشف الدخول غير النقدية التي تتم من خلال عمليات المقايضة، إلا أن ضعف هذه الطريقة يكمن في اختلاف معدلات المشاركة لأسباب أخرى، كما يمكن أن يعمل الأفراد في الاقتصاد الخفي والاقتصادات الرسمية في نفس الوقت، ولذلك يمكن اعتبار هذه التقديرات مؤشرات ضعيفة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، من خلال هذه الطريقة تم إضافة متغير نسبة العاملين

في مصالحهم الخاصة الى العاملين الفعليين و الذين يمكن ان يكون لهم اثر في حجم الاقتصاد الخفي.

2.1.7.2.4 طريقة الطلب على النقود:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر استخدامًا في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، والأكثر انتقادًا أيضًا، فهي تعتمد في تقييمها على معاملات الاقتصاد الخفي التي تستخدم النقدية (السيولة) لسهولة إخفاء المتعاملين في الاقتصاد الخفي لمعاملاتهم من أن يستخدموا وسائل الدفع الأخرى مثل المدفوعات الإلكترونية، فإن هذه الطريقة تفترض أن المعاملات في الاقتصاد الخفي تجري على شكل مدفوعات نقدية، وستؤدي الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي حينئذ إلى الزيادة في الطلب على النقود، ولكي يتم تقييم الزيادة المفرطة في الطلب على النقود يستخدم الاقتصاديون معادلة الطلب على النقود القياسية لتقييمه عبر الزمن، هذه الزيادة المفرطة في النقود تمثل المبلغ الذي لم يتم تفسيره باستخدام معادلة الاقتصاد القياسي، أو تحديد كمية النقود المتداولة التي تنقلنا من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي، وذلك بتقدير الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات في الاقتصاد الرسمي، الذي يمثل تمويل معاملات الاقتصاد الخفي، التي من خلالها يمكن قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي، مقارنة بسرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي في حالة غياب الاقتصاد الخفي خلال الفترة الزمنية التي تفصل بينهما، ويعزى إلى ارتفاع العبء الضريبي وغيرها من العوامل التي تحفز الأفراد على العمل في الاقتصاد الخفي.

ولا تخلو هذه الطريقة من نقاط الضعف الآتية:

- ليس جميع المعاملات في الاقتصاد الخفي تدفع نقدًا كما تنتظر معظم الدراسات إلى عامل معين واحد فقط، العبء الضريبي، كسبب الاقتصاد الخفي.
- افتراض تداول النقود بنفس السرعة في كلا الاقتصادين.
- افتراض عدم وجود اقتصاد خفي في سنة الأساس؛ مشكلة قائمة بحد ذاتها.

وللاستفادة من هذه الطريقة فإن احتساب النقود السائلة كان من ضمن المعادلة التي سيتم من خلالها احتساب حجم الاقتصاد الخفي.

لذا يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي على أساس الطرق النقدية التالية:

1) طريقة معدل النقدية إلى الودائع تحت الطلب:

أول من استخدم هذا الأسلوب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة هو جوتمن (Gutmann, 1977) ويعتمد هذا الأسلوب على افتراض أن المعاملات في الاقتصاد الرسمي تستخدم النقدية والحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين ثابتة، بينما معاملات الاقتصاد الخفي تستخدم النقدية، وعلى ذلك فإن التغيرات الحادثة لمعدل النشاط في الاقتصاد الخفي إلى نظيرتها في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تحدث لمعدل النقدية إلى الودائع تحت الطلب، حيث افترض جوتمن في دراسته أن معدل النقدية إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس معدل ثابت، وأي زيادة عن هذا المعدل الثابت تمثل معدل ارتفاع الطلب على النقود لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي، كما أن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي واحدة، فبهذه الفرضيات استطاع جوتمن تحويل الزيادة في النقدية (الفرق بين معدل النقدية / الودائع تحت الطلب في فترة الأساس، ومعدل النقدية / الودائع تحت الطلب في فترة المقارنة) إلى معاملات، من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدر في الاقتصاد الرسمي، وذلك للتوصل إلى تقدير حجم المعاملات التي تجري في الاقتصاد الخفي، وكانت نتيجة الدراسة أن الاقتصاد الخفي يمثل 10% أو أكثر من الناتج القومي في الولايات المتحدة في عام 1976م، ورغم تميز طريقة جوتمن التي تسمح لنا بتقدير سلسلة زمنية حول حجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الخفي إلا أن هذا الطريقة تعرضت لعدد من الانتقادات.

2) طريقة المبادلات:

يقدر حجم الاقتصاد الخفي اعتماداً على دراسة فييج (Fiege, 1979) في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يفترض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الرسمي تتم باستخدام النقود فقط وليس المقايضة، كذلك يفترض أن العلاقة ثابتة بين النقود والمبادلات، وبما أنه من الممكن قياس الحجم الكلي للنقود (سواء النقدية أو الودائع تحت الطلب) فإنه من الممكن اشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الخفي من هذا الإجمالي، لنحصل على تقدير حجم الاقتصاد الخفي. وكما هو واضح؛ فإن هذا الأسلوب مشتق من معادلة فيشر لكمية النقود.

ويعاب على هذا الأسلوب أنه حساس جدًا لاختيار فترة الأساس، وكذلك الفروض الموضوعية حول سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي.

إن الدراسات التي تناولت هذا المدخل لتقدير حجم الاقتصاد الخفي افترضت أن سرعة تداول النقود في الاقتصادي الخفي والرسمي واحدة، ومما لا شك فيه أن تغيير سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي سوف ينجم عنه تقديرًا مختلفًا لحجم الاقتصاد الخفي.

هذا الأسلوب مشتق من معادلة فيشر لكمية النقود والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$MV = PT.$$

حيث:

تبدأ هذه الطريقة من كمية معادلة فيشر $(MV = PT)$ ، حيث: V = سرعة تبادل النقود؛ P = متوسط الأسعار؛ T = حجم المبادلات؛ M = الرصيد النقدي المتاح (النقدية والودائع تحت الطلب)، فلا بد أن نضع فرضية فيما يتعلق بسرعة تداول النقود وقيمة إجمالي المبادلات وإجمالي الناتج القومي الاسمي (الرسمي وغير الرسمي)، وبالربط بين إجمالي الناتج القومي الاسمي مع حجم المعاملات نستطيع حساب الاقتصاد الخفي، بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي، على الرغم من أن هذا المدخل جذاب من الناحية النظرية، لكن المتطلبات البحثية اللازمة للحصول على تقديرات موثوق بها صعب للغاية، إلى درجة التشكيك في نتائجها.

3) طريقة الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة:

تفترض هذي الطريقة أن العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي والحاجة إلى النقدية علاقة طردية، فعندما يرتفع حجم الاقتصاد الخفي ترتفع معه الحاجة النقدية، فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على كمية الأوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة، لتسهيل عملية تسوية المعاملات في الاقتصاد الخفي، وقد تم فعلاً اكتشافه في عدد من البلدان، مثل الولايات المتحدة، لذلك يجري تقدير حجم الاقتصاد الخفي باشتقاقه من نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات، لكن ارتفاع معدل وحدات النقود ذات الفئات النقدية المرتفعة قد لا يكون نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي، وإنما لعوامل أخرى. فإن تلك الطريقة النقدية الثالثة التي تستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي تعاني من نقص أساسي، ذلك أن التغيرات في معدلات النقدية ناتج عن التغير في حجم الاقتصاد الخفي دون الأخذ بتأثير العوامل الأخرى، ولن يكون دقيقاً إلا في حالة غياب تلك العوامل الأخرى أو التحكم في تأثيرها، وتشير

النظريات الاقتصادية أن مستوى النقدية يتأثر بالأسعار النسبية الناتجة عن التغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة والنقود بشكل عام، وأي تغير في معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وكذلك آثار الدخل المتعلقة بالتغيرات في الأنظمة المؤسسية، عندما يتزايد استخدام الشيكات والمدفوعات الإلكترونية وكذلك تغيرات مزيج استخدام النقود أو أشكال النقود الأخرى.

(4) طريقة التهرب الضريبي والطلب على النقود:

انتقد تانزي (Tanzi, 1982) طريقة جوتمن بأنها تقوم على عدد من الافتراضات التي لا يمكن قبولها، ومنها فرضية معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد الخفي، ولذلك قام تانزي بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة من خلال تقدير دالة الطلب على النقود السائلة، حيث وجد أن معدل الضريبة يؤثر إيجابياً على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة، لذا وضع تانزي افتراضاته لتحديد الاقتصاد الخفي، وذلك بأن جميع معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فقط برغبة في التهرب الضريبي، وأن سرعة التداول النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي متساوية، فإن أي تغير في معدل الضريبة في النموذج سوف يعطي تقديراً لكمية النقود السائلة المرتبطة بحجم الاقتصاد الخفي.

(5) الطريقة المادية (استهلاك الكهرباء):

النشاط الاقتصادي (الرسمي وغير الرسمي) واستهلاك الكهرباء؛ لوحظ بحثياً في جميع أنحاء العالم أنهما يتحركان في نفس الاتجاه وبنفس المعدل، حيث إن مرونة الكهرباء/الناتج المحلي الإجمالي تكون عادة قريبة من واحد، فإن تقديرات نمو الاقتصاد الخفي من استهلاك الكهرباء -على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو العنصر المادي الوحيد والأفضل كمؤشر لإجمالي النشاط الاقتصادي- يتم بطرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو إجمالي استهلاك الكهرباء، وينسب الفرق إلى نمو الاقتصاد الخفي، ومما أخذ على هذه الطريقة:

- ليست كل أنشطة الخفي تتطلب قدرًا كبيرًا من الاستهلاك الكهربائي (مثل الخدمات الشخصية)، ويمكن أن تكون مصادر الطاقة الأخرى المستخدمة (الغاز، والنفط، والفحم، إلخ)، لذا سوف يتم حساب جزء فقط من الاقتصاد الخفي.

- مع مرور الوقت وتقدم التقنية يصبح استخدام الكهرباء أكثر كفاءة من الماضي، سواء في الاستخدامات الرسمية وغير الرسمية.
- قد يكون هناك اختلافات كبيرة في المرونة من الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي عبر البلدان أو لتغيرات على مرّ الزمن.

2.1.8 علاقة الاقتصاد الخفي بالتنمية الاقتصادية:

بعد التطرق بالتفصيل في المبحث الاول والذي سطر الضوء على التنمية الاقتصادية والمبحث الثاني والذي اطلعنا على الاقتصاد الخفي وشمل كافة جوانبه فاننا نستخلص مما سبق ان هناك علاقة عكسية بين الاقتصاد الخفي والتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك واضحا في الاثار السلبية الناجمة من الاقتصاد الخفي وايضا المسببات الرئيسية للاقتصاد الخفي وانعكاسها على التنمية الاقتصادية. وبالتالي بالامكان ان نجمل الاثار الناجمة والمترتبة على التنمية الاقتصادية من الاقتصاد الخفي بالآثار التالية:

(1) سوء توزيع الدخل:

يمكن رؤية أثره من خلال التهرب الضريبي للأفراد والتوزيع العشوائي للدخول مما يربك عملية التوزيع والعدالة والمساواة في الحصول على الخدمات العامة ولهذا قد تلجأ الدولة الى رفع او زيادة اسعار الضرائب بين الافراد ذوي القدرة على دفع الضرائب وتحميلهم عبء زيادة الضرائب.

مما يؤدي الى زيادة التضخم وانخفاض مستوى المعيشة للاغلبية، وايضا يؤدي الى اضعاف الميزة التنافسية بين المؤسسات الرسمية التي تلتزم بالقوانين والانظمة.

وهذا يقودنا الى الاستنتاج التالي والذي يتمحور في ان الاقتصاد الخفي يترتب عليه زيادة في الدخل غير الشرعية التي يحصل عليها العاملين فيه وفي نفس الوقت يتحمل الافراد اصحاب الدخل الشرعية الضرائب وزيادة الاسعار المستمره وبدوره ينعكس على سوء توزيع الدخل للأفراد.

(2) الكفاءة الاقتصادية:

ان تهرب الافراد من الضرائب يؤدي الى حدوث تخصيص الموارد، بحيث تتجه تلك الموارد الى أنشطة اقتصادية غير رسمية بسبب التهرب الضريبي، هذا الاختلاف يسبب فجوة في تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

ان حدوث نمو اقتصادي يؤدي الى زيادة الحاجة الى الخدمات العامة يقابلها زيادة في الضرائب مما يدفع البعض للتحويل من الأنشطة الاقتصادية الرسمية الى الاقتصاد غير الرسمي.

وهنا تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين وبدوره يدفع الاقتصاد غير رسمي الى استقطاب او جذب استهلاك أكبر قدر من الموارد والذي يتسبب في نمو العائد الغير رسمي ويصبح أكبر من العائد الرسمي.

(3) الاستقرار الاقتصادي:

النمو السريع للاقتصاد الخفي يؤدي الى ارباك او تعثر في السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق استقرار اقتصادي بسبب حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن التغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في وضع الخطط الاقتصادية التنموية على سبيل المثال (معدل التضخم - معدل البطالة - الانفاق العام.. الخ).

وهذا الخطا في البيانات او المعلومات يؤدي الى وصف غير صحيح للمشاكل الاقتصادية ووضع خطط تنموية غير هادفة وتعثر في المسيرة الاقتصادية.

(4) السياسة النقدية:

يشكل وجود الاقتصاد الخفي دافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لاغراض انجاز المعاملات التي يتم فيها، بسبب صعوبة الحصول على التمويل وعدم القدرة على التداول بالاشكال الاخرى للنقود.

ان السياسة النقدية توصف وفق ما هو موجود من احتياط لدى البنوك وحجم التداول في الاقتصاد الرسمي، الذي فان حجم النقود الموجودة في الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل خفي في حجم السياسة النقدية وحجم التداول في السوق مما يؤثر على النشاط النقدي للدولة ككل.

الفصل الثاني المبحث الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- تمهيد
- الدراسات الاجنبية
- الدراسات المحلية.
- نقاش الدراسات السابقة.
- أوجه التميز للدراسة الحالية.

الفصل الثاني

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2.2.1 تمهيد:

يهدف هذا القسم للاطلاع على الدراسات السابقة، واستعراض الى ماهدفت اليه هذه الدراسات وما هي النماذج المستخدمة وما هي النتائج والتوصيات لهذه الدراسات.

وقد تم الاستفادة من النماذج القياسية المستخدمة في طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي وماهي اشكاله وما علاقته بالتنمية الاقتصادية في دراستنا هذه، وسنستعرض هذه الدراسات كل على حده.

2.2.2 الدراسات الاجنبية:

- دراسة (Macias, 2008) بعنوان: ديناميكيات الاقتصاد الموازي. قياس القطاع غير الرسمي في المكسيك.

هدفت هذه الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الموازي في المكسيك خلال العقود الثلاثة الماضية، من خلال تقدير استخدام نموذج الطلب على العملة، وقد تم اضافة التحويلات ضمن متغيرات هذه الدراسة نظرا لاهميتها في النظام الاقتصادي المكسيكي وايضا لما له من تاثير على الاقتصاد الكلي والتنمية في المكسيك.

وقد اعتمدت الدراسة النموذج التالي في تقدير الطلب على العملة:

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 Tax + \beta_3 R_t + \beta_4 REM + \varepsilon_t$$

حيث ان:

C_t : العملة المتداولة خارج النظام المصرفي؛ Y_t : الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية؛ Tax: اجمالي ايرادات الضرائب المقيدة في الناتج المحلي الإجمالي؛ R_t : معدل سعر الفائدة الاسمي؛ REM: التحويلات المالية من اجمالي الناتج المحلي؛ ε_t : الخطأ العشوائي.

خلصت الدراسة الى قياس حجم الاقتصاد الموازي او غير الرسمي بحوالي 30 % وتأثر بشكل مباشر بالتحويلات.

- دراسة (Berger, Pickhardt, Pitsoulis, Prinz, Sarda, 2014) بعنوان: اقتصاد

الظل الصعب للاقتصاد اليوناني: تقديرات جديدة لحجم الاقتصاد الخفي وتأثيره المالي.

هدفت هذه الدراسة لتقديم تقدير دقيق وشامل عن حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي في اليونان منذ العام 1960 م ولغاية العام 2012 م، وكذلك التحقق من العلاقة بين الدين الكلي على الدولة والاقتصاد غير الرسمي.

وفقد اعتمدت الدراسة نموذج الطلب على العملة التالي:

$$B_t / YL_t = C_1 + \beta_1 * (B_{t-1} / YL_{t-1}) + \beta_2 * (YU_t / YL_t) + \beta_3 * It_t + \beta_4 * ((It_t * YU_t) / YL_t) + CON + \varepsilon_t$$

حيث ان:

C_1 : العملة المتداولة خارج البنوك؛ B_t : قيمة الديون؛ YL_t : الناتج المحلي الاجمالي؛ B_{t-1} / YL_{t-1} : حجم الاقتصاد غير الرسمي حالياً؛ YU_t / YL_t : حجم الاقتصاد الرسمي؛ IT_t : حجم التضخم في الضرائب؛ CON: المتغيرات الثابتة سعر الفائدة طويل الاجل - معدل البطالة - الحساب الجاري - زيادة تكاليف العمالة على حساب تضخم تكلفة المنتج)؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات التقدير؛ ε_t : الخطأ العشوائي.

وكانت اهم نتائج الدراسة تشير الى ان زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى زيادة في حجم الديون من الناحيتين، الناحية الاولى: تاكل حجم الايرادات الضريبية والناحية الثانية: زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى زيادة في التضخم الضريبي.

- دراسة (Ardizzi , 2014) بعنوان: قياس الاقتصاد الخفي باستخدام منهج الطب على العملة، وتطبيقها على ايطاليا.

هدفت الدراسة الى اعادة تفسير اسلوب الطلب على العملة التقليدي بدون العبا الضريبي، وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ايطاليا ما بين الاعوام 2005 م - 2008 م.

وقد استندت الدراسة لمجموعه من الفرضيات والتي تمحورت في أربع فرضيات على النحو التالي:
الفرضية الاولى: كلما كان متوسط دخل الفرد مرتفع انخفض الطلب على الدفع النقدي مع ثبات العوامل الاخرى.

الفرضية الثانية: كلما ارتفع معدل البطالة ارتفع الطلب على الدفع النقدي مع ثبات العوامل الاخرى.
الفرضية الثالثة: كلما ارتفع حجم الانشطة المصرفية انخفض الطلب على الدفع النقدي مع ثبات العوامل الاخرى.

الفرضية الرابعة: كلما ارتفع انتشار المدفوعات الاليكترونية في المجال التجاري انخفض الطلب على الدفع النقدي مع ثبات العوامل الاخرى.

وقد اعتمدت الدراسة نموذج الطلب على العملة على النحو التالي:

$$\text{CASH}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{YPC}_{it} + \alpha_2 \text{BANK}_{it} + \alpha_3 \text{ELECTRO}_{it} + \alpha_4 \text{INT}_{it} + \alpha_5 \text{EVAS1}_{it} + \alpha_6 \text{EVAS2}_{it} + \alpha_7 \text{CRIME}_{it} + \varepsilon_t$$

حيث ان:

YPC_{it} : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛ BANK_{it} : عدد الحسابات المصرفية للافراد؛
 ELECTRO_{it} : نسبة قيمة المعاملات التي تم تسويتها من خلال المدفوعات الاليكترونية الى الناتج الاجمالي المحلي؛ INT_{it} : سعر الفائدة على الودائع المصرفية؛ EVAS1_{it} : عدد عمليات التدقيق الضريبي مقسوما على متوسط العينة (مقياس التهرب الضريبي ووزنه)؛ EVAS2_{it} : عدد عمليات التدقيق الايجابية على سجلات النقد و ايرادات الضرائب على عدد نقاط البيع؛ CRIME_{it} : عدد الجرائم المبلغ عنها للتهرب الضريبي. ε_t : الخطا العشوائي.

وقد اظهرت النتائج ان حجم الاقتصاد الغير رسمي هو 17.5% من الناتج المحلي الاجمالي والتي تتفق مع الاحصاءات الرسمية وهي اقل من الاحصاءات الدولية، والتي من الممكن ان يكون السبب هو اغفال بعض الانشطة غير الرسمية في نموذج TANZI التقليدي.

- دراسة (Giles , 1999) بعنوان: نماذج الاقتصاد الخفي والفجوة الضريبية في نيوزيلاندا.

هدفت هذه الدراسة لتطوير نموذج الاقتصاد الخفي وتقديره والفجوة الضريبية في نيوزيلندا، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الطلب على العملة (الاسمي) لتقدير حجم الاقتصاد الخفي على النحو التالي:

$$M_t = \beta_0 'Y_{rt} B_1 Y_{ht} B_2 R_t B_3 P_t B_4$$

حيث ان:

Y_{rt} : الناتج الحقيقي؛ Y_{ht} : الدخل الخفي؛ R_t : سعر الفائدة قصير الاجل؛ P_t : مستوى السعر (ياخذ نسبة من النشاط الخفي الى المسجل).

وقد كانت نتائج الدراسة تشير الى ان نسبة الاقتصاد الخفي حوالي 9 % من الناتج المحلي الادمالي في الفتره ما بين عامي 1968 م و1994 م، وكانت الفجوة الضريبية من حيث الالتزام الضريبي تتراوح ما بين 6.4 % و10.2% من اجمالي الالتزام الضريبي او بشكل مكافئ مع الناتج المحلي الاجمالي والذي شكل عدم الالتزام الضريبي ما بين 1.6 % و3.9% .
وخلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الخفي لا يعزز القدرة على التنبؤ بالدخل من المال وايضا ان هذه الدراسة لها اثار هامة في السياسة النقدية.

- دراسة (Mughal & Schneider, 2018) بعنوان: اقتصاد الظل في باكستان: حجمه

وتفاعله مع الاقتصاد الرسمي.

في هذه الورقة تم تقدير الاقتصاد الخفي في باكستان في الفتره الواقعه ما بين عامي 1973م و2015 م وقد اعتمدت على مجموعة من المتغيرات في نموذج الطلب العملة حسب المعادلتين:

$$\begin{aligned} \Delta \ln C_2 DDP_t = & \gamma_0 + \sum_{i=1}^n \gamma_{1i} \Delta \ln C_2 DDP_{t-R} + \sum_{i=1}^n \gamma_{2i} \Delta \ln TAXGDP_{t-R} \\ & + \sum_{i=1}^n \gamma_{3i} \Delta \ln UNEMP_{t-i} + \sum_{i=1}^n \gamma_{4i} \Delta \ln \ln PADE_{t-R} + \sum_{i=1}^n \\ & \gamma_{5i} \Delta \ln \ln GDPPC_{t-R} + \sum_{i=1}^n \gamma_{6i} \Delta \ln HHCONPC_{t-i} + \sum_{i=1}^n \gamma_{7i} \Delta \ln INFL_{t-R} + \gamma_8 \\ & SB_t + \gamma_9 \mu_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta \ln C_2 DDP_t = & \gamma_0 + \sum_{i=1}^n \gamma_{1i} \Delta \ln C_2 DDP_{t-R} + \sum_{i=1}^n \gamma_{2i} \Delta \ln TAXGDP_{t-R} \\ & + \sum_{i=1}^n \gamma_{3i} \Delta \ln UNEMP_{t-i} + \sum_{i=1}^n \gamma_{4i} \Delta \ln \ln PADPC_{t-R} + \sum_{i=1}^n \gamma_{5i} \Delta \ln \ln GDPPC_{t-R} \\ & + \sum_{i=1}^n \gamma_{6i} \Delta \ln HHCONPC_{t-i} + \sum_{i=1}^n \gamma_{7i} \Delta \ln INFL_{t-R} + \gamma_8 SB_t + \gamma_9 \mu_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2). \end{aligned}$$

حيث ان:

$C_2 DDP$: نسبة الودائع؛ $TAXGDP$: الإيرادات الضريبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ $UNEMP$: معدل البطالة؛ $PADE$: الإنفاق الحكومي العام والامن؛ $PADEPC$: الإنفاق الحكومي العام والامن لكل فرد؛ $GDPPC$: الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ $HHCONPC$: إنفاق الاستهلاك الأسري للفرد الواحد؛ $INFL$: معدل التضخم؛ SB : المتغير الوهمي لتغير غير متوقع و يأخذ القيمة 1 من 2006 م و لغاية 2015 و غير ذلك μ_{t-1} ؛ هو متبقي من انحدار نفس المعادلة في المستويات.

وقد اشارت نتائج الدراسة الى عدد من العوامل التي ساهمت في الاقتصاد الخفي الباكستاني وهي: زيادة فرض الضرائب وارتفاع نسبة الفقر.

- دراسة (Nchor, Konderla, 2018) بعنوان: الاقتصاد الخفي في جمهورية التشيك

والتهرب الضريبي باستخدام نهج الطلب على العملة.

تبحث هذه الدراسة في الاقتصاد الخفي في جمهورية التشيك والخسائر المرتبطة بها في إيرادات الضرائب في الفترة بين الاعوام 1991 م و 2013 م.

تستخدم الدراسة نهج الطلب على العملات، الذي يقيس حجم اقتصاد الظل على مرحلتين:

أ) التقدير الاقتصادي القياسي لمجموع المال (معادلة الطلب).

ب) حساب قيمة اقتصاد الظل من خلال نظرية الكمية من المال.

تشمل المتغيرات الرئيسية في الدراسة: إجمالي العملة الموجودة خارج النظام المصرفي، عدد آلات الصرف الآلي، وسعر الفائدة على الودائع، ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الضريبة، سرعة المال والناتج المحلي الإجمالي الاسمي وعرض النقود الاسمي. حيث كانت المعادلة الأولى:

$$\Delta \log C_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log ATMt + \alpha_2 \Delta DPIt + \alpha_3 \Delta \text{GDP deflator}_t + \alpha_4 \Delta \log Att + \varepsilon_t$$

وكانت المعادلة الثانية باستخدام معادلة فيشر:

$$M_t * V_t = P_t * Y_t$$

حيث يشير إلى العرض النقدي الاسمي المقاس بـ M2 +، ويمثل سرعة المال، ويمثل متوسط مستوى السعر (التضخم) ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تم اشتقاق سرعة المال من المعادلة (3):

$$V_t = P_t * Y_t / M_t$$

كان الافتراض هنا هو أن سرعة المال كانت هي نفسها في الاقتصاد النظامي والظل (Tanzi 1980)، تم حساب الاقتصاد الخفي كناتج لسرعة المال والمبلغ الإجمالي للعملة في الاقتصاد الخفي

$$\text{Underground GDP} = U_c * V_t$$

تظهر نتائج الدراسة:

الاقتصاد الخفي في جمهورية التشيك في المتوسط حوالي 20.9٪ كما في نهاية عام 2013 و تخسر الدولة متوسط دخل ضريبي يبلغ حوالي 7.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا.

- دراسة (Filho, 2012) بعنوان: تقدير الاقتصاد الخفي في دولة البرازيل.

تقدم هذه الدراسة تقديراً لحجم الاقتصاد البرازيلي الخفي ما بين الأعوام 2003 م و 2011 م. تختلف المنهجية المستخدمة هنا عن الأكثر استخداماً في الأدبيات المبنية على أساس أسلوب MIMIC (مؤشرات متعددة الأسباب المتعددة).

تستخدم الدراسة طريقة مختلفة لأن البيانات المتاحة في البرازيل تسمح بمقياس أكثر مباشرة من القياس غير المباشر القائم على MIMIC
تقدر هذه الدراسة الاقتصاد الخفي من خلال استخدام طريقتين مختلفتين: النهج النقدي ونهج سوق العمل.

الأول يقدر معادلة الطلب على النقود بالطريقة المقترحة من قبل تانزي (1980، 1983).
الثانية تستخدم بيانات الأسر البرازيلية (PNAD) لتقدير حجم سوق العمل غير الرسمي.
وكانت المعادلة الأولى النحو التالي:

$$\ln M_t = \beta_0 + \beta_1 \ln y_t + \beta_2 \ln i_t + \beta_3 \ln DT_t + \beta_4 \ln TSC_t + \varepsilon_t$$

وكانت متغيرات الدراسة هي:

M_t : نصيب الفرد الحقيقي من النقود؛ y_t : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ i_t : سعر الفائدة؛ DT_t : الضرائب المباشرة؛ TSC_t : نسبة الموظفين غير الرسميين

وأشارت نتائج الدراسة الى اهم النتائج التالية:

حجم الاقتصاد الخفي في البرازيل اقل من التقديرات المتوقعه وهي 40 % من الناتج المحلي الاجمالي واظهرت التقديرات ان نسبة الاقتصاد الخفي هي ما بين 15 % و 20 %، حجم العماله غير الرسمية يساوي حجم العماله الرسمية، تخفيض الديون على الدولة يؤدي الى تخفيض الاقتصاد الخفي، تخفيض الضرائب المباشرة على العاملين.

- دراسة (Carolina, Pau, 2007) بعنوان: تقدير اقتصاد الظل في جزر الانتيل الهولندية.

جاءت هذه الدراسة لقياس حجم الاقتصاد الخفي في جزر الانتيل الهولندية في الفتره ما بين العام 1988 م والعام 2003 م وقد اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج الطلب على العملة حسب المعادلة لتقدير النقد المتداول:

$$\ln(C/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/W))_t + \beta_2 \ln(WS/NI)_t + \beta_3 R_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t + u_t$$

حيث كانت المتغيرات حسب المعادلة:

C/M2: نسبة النقود المحتجزة الى الحسابات الجارية و حسابات الودائع؛ T/W: متوسط معدل الضرائب؛ WS/NI: نسبة الاجور و الرواتب الى الدخل القومي؛ R: معدل الفائدة على الودائع الادخارية؛ Y/ N: نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

حجم الاقتصاد الخفي كان في الفترة ما بين 1988 م و 2000 م بنسبة 6 %، ارتفع حجم الاقتصاد الخفي في الفترة ما بين 2001 م و 2003 م الى متوسط 11 %، وكان للضرائب الاثر الالم حيث نتج عن الدراسة انالتقليل من الضرائب بشكل مثالي يؤدي الى التقليل من الاقتصاد الخفي.

- دراسة (Watson , 2004) بعنوان: قياس حجم الاقتصاد الخفي في ترينيداد وتوباغو، 1999-1970

في هذه الدراسة، تم إجراء محاولة لقياس الاقتصاد الخفي في ترينيداد وتوباغو باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة 1999-1970، من خلال نموذج (SCVAR) VAR، باستخدام الطلب على العملة.

وكانت متغيرات الدراسة لقياس الطلب على العنة هي حسب المعادلة:

$$C = f (T, R, Y, \pi)$$

حيث ان:

C: اجمالي النقود المتداولة في الاقتصاد ككل؛ T:المتغير الضريبي؛ R: متغير تكلفة الفرصة للاحتفاظ بالنقود (الفائدة)؛ Y: متغير المقياس؛ π : معدل التضخم.

وكانت المعادلة حسب نموذج SCVAR:

$$\beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/Y))_t + \beta_2 \ln(1+R)_t + \beta_3 \ln(Y / P)_t + \beta_4 \pi_t + \varepsilon_t = \ln(C / P)_t$$

وكانت المتغيرات على النحو التالي:

C :ارصدة العملة الاسمية المحتفظ بها؛ P :معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي؛ C / P :ارصدة العملة الحقيقية الموجود في الاقتصاد ككل؛ T: اجمالي الضرائب المحصلة؛ Y : مقياس الناتج

المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية؛ Y/P : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي؛ T/Y : معدل الضريبة؛ R : سعر الفائدة على الودائع الادخارية؛ Π : معدل التضخم.

وكانت نتائج الاقتصاد الخفي قد ارتفعت من قرابة 14 % من الناتج المحلي الإجمالي المقاس في العام 1970 م إلى نسبة عالية وهي 36 % في عام 1981، وإلى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي المقاسة في العام 1999 م.

- دراسة (Raut, Chalise, Thapa, 2015) بعنوان: قياس الاقتصاد الخفي: نهج الطلب على العملة.

جاءت هذه الدراسة لقياس حجم الاقتصاد الخفي في نيبال في الفترة ما بين 1985 م و2012 م وتم استخدام منهج الطلب على العملة لتقدير ذلك حسب المعادلة:

$$\ln(C/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{Consm}/Y)_t + \beta_2 \ln R_t + \beta_3 (T/Y)_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t + \beta_5 \ln INF_t + u_t$$

حيث:

$C/M2$: نسبة النقود الى حسابات الودائع؛ Consm/Y : نسبة الاستهلاك الخاص في الدخل القومي؛ R : الفائدة على الودائع الادخارية؛ T/Y : اجمالي الايرادات الضريبية الى الناتج القومي؛ Y/N : دخل الفرد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي؛ INF : معدل التضخم.

واشارت نتائج الدراسة الى نمو كبير في حجم الاقتصاد الخفي حيث كانت بنسبة حوالي 19 % بين العامين 1991 م و2000 م، وحوالي 17 % بين العامين 2001 م و2010 م، وقفزت الى حوالي 32% بين العامين 2011 م و2012 م.

وقد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة منها قانون مكافحة غسل الأموال وانشاء دائرة للتحقيق في عمليات غسل الأموال والتي شملت ضباطا وسياسيين.

- دراسة (Schneider, Buehn, 2011) بعنوان: اقتصاديات الظل في جميع أنحاء العالم

هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في 162 دولة في الفترة الواقعة بين عامي 1999 و2007 م، وتم استخدام نموذج المؤشرات المتعددة والاسباب المتعددة (MIMIC) في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وكان النموذج على النحو التالي:

$$\eta = \gamma x + \varsigma$$

$$y = \lambda \eta + \varepsilon$$

حيث اشارت المعادلة الاولى للمتغيرات التالية:

η : الاقتصاد الخفي؛ x : المتغيرات التي تسبب الاقتصاد الخفي؛ γ : معاملات المتغيرات المستقلة؛ ς : الخطا العشوائي.

وكما اشارت المعادلة الثانية للمتغيرات التالية:

y : هي المؤشرات التي تسبب بها الاقتصاد الخفي و الذي يؤثر عليها؛ γ : معاملات الاقتصاد الخفي؛ η : الاقتصاد الخفي

وكانت نتائج الدراسة تشير الى ان حجم الاقتصاد الخفي ما نسبته 17 % من حجم الاقتصاد للدول المشار اليها بالدراسة.

كما نتج عن الدراسة ان الاقتصاد الخفي غير مقتصر على الدول النامية ولكن يوجد في الدول المتقدمة ايضا.

- دراسة (Schneider , 2008) بعنوان: الاقتصاد الخفي في امريكا الوسطى والجنوبية مع

القاء الضوء على البرازيل وكولومبيا.

- جاءت هذه الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في القارة الامريكية (الوسط والجنوب) وقد استخدمت الدراسة لقياس حجم الاقتصاد الخفي على أحد الدول في المنطقة المستهدفة (كولومبيا) نموذج الطلب على العملة على وكانت المعادلة:

$$\beta_0 + \beta_1 \log(\text{GDPPC})_t + \beta_2 \log(\text{IRD})_t + \beta_3 \log(\text{ICD})_t + \beta_4 \log(\text{ER})_t + \beta_5 \log(1+\text{TY})_t + \beta_6 \log(1+\text{TC})_t + \beta_7 \log(\text{UNEM})_t + \beta_8 \log(\text{EPE})_t + \beta_9 \log(\text{LAW})_t + \varepsilon_t = \text{CD}_t$$

حيث كانت المتغيرات على النحو التالي:

CD : نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي الى الودائع تحت الطلب؛ GDPPC : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛ IRD : سعر الفائدة على الودائع؛ ICD : قيمة توزيع الارباح النقدية التراكمية في البنوك؛ ER : معدل سعر الصرف الى الدولار؛ TY : نسبة الضريبة على الدخل؛ TC : نسبة الضريبة على الاستهلاك؛ UNEM : معدل البطالة؛ EPE : نسبة الانفاق العام الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ LAW : عدد القوانين الجديدة التي يتم اقرارها سنويا.

وكانت نتائج الدراسة تشير الى ان حجم متوسط الاقتصاد الخفي هو 41 % تقريبا من اجمالي الناتج المحلي ما بين العامين 1999 م و 2000 م وصل الى ما نسبته 42 % تقريبا ما بين العامين 2005 م و 2006 م.

اما بخصوص حالة كولومبيا التي تم الاشارة اليها بالنموذج السابق فقد كانت النتائج ما بين 40 % و 50 % في الثمانينات من القرن الماضي.

ومن المفارقات في نتائج هذه الدراسة ان الاقتصاد الخفي كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في كولومبيا، حيث اظهرت النتائج انها كلما ارتفع حجم الاقتصاد الخفي كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

- دراسة (Kanao, Hamori, 2010) بعنوان: حجم الاقتصاد الخفي في اليابان

هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في اليابان في الاعوام ما بين 1971 م و 2007 م، وقد استخدمت الدراسة لقياس حجم الاقتصاد الخفي نموذج الطلب على العمله (Tanzi) حسب المعادلة:

$$\beta_0 + \beta_1 \log(\text{TG})_t + \beta_2 \log(\text{GN})_t + \beta_3 \log(\text{CY})_t + \beta_4 \log(\text{WORK})_t + \beta_5 \log(\text{JR})_t + \varepsilon_t = \log C_t$$

وكانت المتغيرات على النحو التالي:

C: السيولة النقدية؛ TG: العبء الضريبي؛ GN: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛
WOR: ساعات العمل؛ JR: معدل البطالة؛ CY: الميل الحدي للاستهلاك
وكانت نتائج الدراسة تشير الى ان المتغيرات في النموذج ساهمت في نمو حجم الاقتصاد الخفي والذي
وصل الى ما نسبته 25 % تقريبا في العام 2001 م، وكان أبرز ما تسبب في نمو حجم الاقتصاد
الخفي التهرب الضريبي.

- دراسة (Rahman1, Khan, 2012) بعنوان: حجم الاقتصاد الخفي في بنجلاديش:
منهج المعاملات.

تهدف هذه الدراسة الى قياس حجم الاقتصاد الخفي في بنجلاديش في الفترة ما بين الاعوام 1980 م
و2010 م، باستخدام طريقة المعاملات التي اقترحها Feige1979.
وقد اشارت نتائج الدراسة الى تنامي حجم الاقتصاد الخفي في بنجلاديش الى ان وصلت نسبته الى
حوالي 52 % في العام 2010 م وهذا يستدعي تدخلا من الحكومة بفرض القوانين للحد منه وليس
بالسهولة تحقيق ذلك في ظل الحجم الكبير للاقتصاد الخفي والذي يشكل نصف حجم الاقتصاد.

- دراسة (Asiedu, Stengos , 2014) بعنوان: تقدير تجريبي للاقتصاد الخفي في غانا.
الهدف الرئيسي من هذه الورقة تقدير حجم الاقتصاد الخفي في دولة غانا ما بين عامي 1983 م
و2003م، وقد خلصت الورقة الى معدل الاقتصاد الخفي في هذا الفترة ما نسبته 40 % وكان اعلاها
في العام 1985 م بنسبة 54 % وادناها في العام 1999 م بنسبة 25 %.
وقد استخدمت نموذج الطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي حسب المعادلة التالية:

$$\ln(C/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/W))_t + \beta_2 \ln(WS/Y)_t + \beta_3 R_t + \beta_4 \ln(Y/N)_t + u_t$$

حيث:

C/M2: نسبة النقود المتداوله الى عرض النقد بمعناها الواسع؛ T/W: متوسط معدل الضرائب؛
WS/Y: نسبة الاجور و الرواتب الى الدخل القومي؛ R: معدل الفائدة على الودائع الدخارية؛ Y/N:
نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

تعتبر هذه الدراسة من اولى الدراسات لقياس الاقتصاد الخفي في غانا، وقد اوصت الدراسة الى
ضرورة اعادة النظر في العبء الضريبي وايضا دراسة طبيعة الاشخاص الذي يتعاملون مع الاقتصاد
الخفي للوقوف على اسباب تعاملهم بالاقتصاد الخفي.

2.2.3 الدراسات المحلية

- دراسة (الاستاذ، 2013) بعنوان: تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية-
دراسة قياسية

هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية بين الاعوام (2000 م -
2010 م)، وقد اتخذت من نموذج الطلب على العملة اسلوبا قياسيا لتقدير حجم الاقتصاد الخفي
حسب المعادلة:

$$\ln(CC/M2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(T/Y))_t + \beta_2 \ln(W/Y)_t + \beta_3 R_t + \beta_4 \ln(SE)_t + \beta_5 \ln(GNI-PC)_t + DD + \varepsilon_t$$

حيث:

CC/M2: نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود؛ T/Y: نسبة الضريبة (بدون
المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ W/Y: نسبة الاجور و الرواتب الحكومية الكلية الناتج المحلي
الاجمالي؛ R: سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالشيكل الاسرائيلي في البنوك التجارية؛ SE: نسبة
العاملين في مصالحهم الخاصة الى العاملين الفعليين في الاراضي الفلسطينية؛ GNIPC: نصيب

الفرد من الناتج القومي الاجمالي؛ ε : الخطأ العشوائي؛ DD: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 لما بعد الانقسام عام 2007 م و 0 لغير ذلك.

وقد اشارت نتائج الدراسة الى ان حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية في الفترة التي اشارت اليها الدراسة ما نسبته 16.6 %، ومن اهم توصياتها قيام الحكومة الفلسطينية باعداد خطة استراتيجية وطنية لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي.

- دراسة (Alfar, 2014) بعنوان: الاقتصاد الخفي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني

وقد هدفت الدراسة الى قياس حجم الاقتصاد الخفي واسبابه بين الاعوام (1995 م 2012 م)، وقد اعتمدت الدراسة على نموذجين هما الاول نموذج تحليل الانحدار المتعدد للتنبؤ بقيمة الناتج المحلي الاجمالي وثم طرح الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من الناتج الذي تم التنبؤ به حسب المعادلة التالية:

$$\text{Log}(Y_t) = c + \beta_1 \log(Tb_t) + \beta_2 \log(UnE_t) + \beta_3 \log(Gr_t) + \beta_4 \log(O_t) + \varepsilon$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ Tb : الوعاء الضريبي؛ UnE : معدل البطالة؛ Gr : معدل النمو الاقتصادي؛ O : الملكية الخاصة.

النموذج الثاني تمل باستخدام أسلوب سوق العمل والذي يفترض ان النسبة بين قوة العمل وحجم السكان ثابت بمرور الوقت وان الاختلاف في هذه النسبة يوعز الى عمل الافراد بالاقتصاد الخفي حسب المعادلة التالية:

$$Lbr_t = (Lb_t - lb_t - 1) / (Lb_t - 1)$$

$$Pr = (P_t - P_{t-1}) / P_{t-1}$$

$$\theta_t = Pr_t / Lbr_t$$

$$P_t = \theta_t / 1 + \theta_t$$

حيث ان:

Lbr: معدل نمو قوة العمل؛ Lb: قوة العمل؛ Pr: معدل نمو السكان؛ θ : الاقتصاد الخفي؛ P: حجم اقتصاد الظل.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية في تقدير حجم الاقتصاد الخفي حيث كانت النتائج تشير الى حجم الاقتصاد الخفي بالاسلوب القياسي ما بين (36% - 47%) وبالاسلوب الثاني طريقة سوق العمل ما بين (10.5% - 60%) وكانت اهم التوصيات دمج الاقتصاد الخفي بالاقتصاد الرسمي وانه بحاجة الى خطة مباشرة او غير مباشرة لمواجهة الاقتصاد الخفي.

2.2.4 نقاش الدراسات السابقة:

بداية تم الاعتماد على الدراسات الاجنبية والمنشورة في مجلات ومواقع علمية تختص بالاقتصاد، في غالب هذه الدراسات تم الاعتماد على نموذج الطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وهي احدى الطرق التي تقيس حجم الاقتصاد الخفي والاكثر استخداما والذي تم تحديد متغيراته بناء على اقتصاديات الدول.

وقد اشارت هذه الدراسات الى تعريف الاقتصاد الخفي باكثر من تعريف وبمجملة تصب في التعريف العام للاقتصاد الخفي، كما وركزت معظم هذه الدراسات على متغيرات متشابهة لها اثر في الاقتصاد الخفي ومن اهمها العبء الضريبي وسعر الفائدة ومعدل دخل الفرد والعاملين في مصالهم والاجور والرواتب ومعدل البطالة ومعدل النمو وبمعظم هذه المتغيرات كانت تؤخذ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وكما كان لمتغير العبء الضريبي الاثر الاكبر في هذه المتغيرات وكذلك في التأثير على حجم الاقتصاد الخفي.

وقد اشارت معظم الدراسات السابقة الى اسباب وجود الاقتصاد الخفي وماهي الطرق التي يتم العمل بها وكما تطرقت الى الية معالجة الاقتصاد الخفي وما هي التوصيات التي يجب العنل بهامن اجل التخفيف من حجمه.

وكما اكدت هذه الدراسات الى وجود الاقتصاد الخفي في معظم الدول مع تفاوت نسبته وان الاقتصاد الخفي غير مقتصر على الدول النامية وانما يوجد ايضا في الدول المتقدمة

اما بخصوص الدراسات المحلية فان النتائج تفاوت ما بين الدراستين ويعزى ذلك للاسلوب المستخدم في كل دراسة.

وبناء على هذه الدراسات تم اعتماد نموذج الطلب على العملة في الدراسة الحالية وكذلك المتغيرات التي تتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني.

2.2.5 اوجه التميز للدراسة الحالية:

يعتبر من اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انه تم الاعتماد على المتغيرات بناء على الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المتغيرات اخذت بياناتها بالربع سنوي و ليس سنويا و تقدير الاقتصاد الخفي ربع سنوي لعشر سنوات بمجموع 40 مشاهدة وهذا يتيح للدراسة الحصول على نتائج ادق وذات مصداقية اعلى، وتوحيد العملة المستخدمة في الدراسة كون فلسطين لا يوجد بها عملة رسمية و تم اعتماد الدولار في كافة المتغيرات مع العلم ان الدراسات المحلية التي اعتمدت على نموذج الطلب على العملة اخذت الشيقل والدولار في المتغيرات، بالاضافة الى ان هذه الدراسة اعتمدت على قيم حقيقية منشورة من اجل احتساب نسبة الاجور و الرواتب للموظفين الحكوميين و ليس لكافة العاملين اولا لدقتها و عدم التقدير و ثانيا من اجل فحص دور العاملين في الوظيفة الحكومية في الاقتصاد الخفي، واخيرا ان هذه الدراسة ستقوم بفحص امكانية العودة الى حالة التوازن على المدى الطويل .

قياس الاقتصاد الخفي في فلسطين

- تمهيد
- نموذج الدراسة.
- وصف متغيرات النموذج.
- الاشارات المتوقعة للمتغيرات.
- الية احتساب الاقتصاد الخفي.
- الاختبارات الاحصائية.

3.1 تمهيد:

بعد ان تم استعراض طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي واستخداماتها والية عملها وكذلك استعراضنا للدراسات السابقة، فقد استقرت الدراسة على ان يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الارضي الفلسطينية باستخدام نموذج الطلب على العملة الذي اقترحه Tanzi وتم تعديل المتغيرات بناءا على الاقتصاد الفلسطيني.

3.2 نموذج الدراسة:

اعتمدت الدراسة النموذج الذي اقترحه Tanzi، والذي تتلخص فكرته في أساس أن كافة معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة، ويقوم على عدة افتراضات، وهي (Tanzi, 1999, p339):

1. تتم معاملات الاقتصاد الخفي باستخدام النقود لغرض التهرب الضريبي، ومن ثم فزيادة الاقتصاد الخفي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة.
2. إن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، ومن خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
3. تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.
4. استخدام النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (M2 وليس بمعناها الضيق (M1).

وبناء على ما سبق فقد تم اعتماد النموذج التالي والذي يتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني:

$$\ln(\text{CC}/\text{M2})_t = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+(\text{T}/\text{Y}))_t + \beta_2 \ln(\text{W}/\text{Y})_t + \beta_3 R_t + \beta_4 \ln(\text{SE})_t + \beta_5 \ln(\text{GDP}_{\text{PC}})_t + \varepsilon_t$$

(CC/M2): نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود؛ T/Y: نسبة الضريبة (بدون المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ W/Y: نسبة الاجور و الرواتب الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي؛ R: سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالدولار الامريكى في البنوك التجارية؛ SE: نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة الى العاملين الفعليين في فلسطين؛ GDP_{PC}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ε: الخطأ العشوائي؛ t: متغير الزمن.

* تجدر الإشارة إلى أن المتغير $1+(T/Y)$ بهذا الشكل نظرا لاستخدام اللوغاريتم الطبيعي في النموذج، حيث أن آلية النموذج لتقدير حجم الاقتصاد الخفي هي افتراض الضريبة T مرة لا تساوي صفر والمرة الأخرى تساوي صفر، وقد تم إضافة (1) للمتغير حتى نتمكن من الحساب الرياضي، حيث أنه بافتراض $T=0$ فإن $T/Y=0$ ونظرا لأن $\ln(0) = -\infty$ فقد قام الباحث بإضافة (1) حتى نحصل على قيمة $\ln(1+0) = \ln(1) = 0$ وبالتالي يتم تحييد متغير الضريبة كليا عند تقدير الكمية المطلوبة من النقد السائل.

3.3 وصف متغيرات النموذج:

لاحقا لنموذج الدراسة في الفصل الاول تم في هذا الجزء وصف لمتغيرات النموذج على النحو التالي:

1) النقود المتداولة خارج النظام المصرفي (CC) Cash held by the public:

كمية النقود السائلة أو النقد الكاش المتداول بأيدي عامة الناس في الاقتصاد، بمعنى آخر هو كل نقد ورقي أو معدني غير موجود داخل النظام المصرفي أو داخل خزائن البنك المركزي أو الحكومة.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2008 م - 2017 م) من تقرير النقد المتداول الصادر عن سلطة النقد

(2) عرض النقود بمعناها الواسع (M2) :Broad money

يدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة M1 إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل " Time Deposits " ويرمز لها ب(TD) ، وكذلك حسابات التوفير "Savings" في البنوك ويرمز لها بالرمز(S) وتعرف النقود بمعناها الموسع بعرض النقود (M2) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود(M2) هي: $M2 = M1 + TD + S$.

***عرض النقود بمعناها الضيق:** يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية "Transaction Money" ويدعى في الاقتصاد بعرض النقود (M1)، ويدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة " money in circulation " ويرمز لها بالرمز (CR) ، ويضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب " Demand Deposits " ويرمز لها بالرمز (DD) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود(M1) هي: $M1=DD + CR$.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2008 م - 2017 م) من تقرير النقد المتداول الصادر عن سلطة النقد.

(3) الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (Y) Nominal GDP :

هو اجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية، أي بالأسعار السائدة للسوق في السنة التي يتم حساب الناتج بها.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2008 م - 2017 م) من احصائيات الحسابات القومية من مركز الاحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع مركز خدمات الجمهور.

(4) الضريبة (T) :Tax

وهي عبارة عن قيم مالية يدفعها الفرد للدولة أو إحدى هيئاتها بصفة نهائية، وأساس فرض الضريبة هو مبدأ التكافل الاجتماعية بين أف ا رد الدولة الواحدة في تحمل الأعباء العامة ولتحقيق أهداف المجتمع.

5) الأجر والرواتب الحكومية (Wage (W):

هو عبارة عن كمية النقود التي تناولها الأفراد من قبل الحكومة كمقابل للأعمال التي قاموا بها خلال فترة زمنية، وهذا المتغير يعتبر نائب عن متغيرات مكونات الدخل وعادات استخدام النقود.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2000 م - 2017 م) من البيانات المنشورة لدى مركز الإحصاء الفلسطيني.

6) سعر الفائدة على الودائع الادخارية (Interest Rate (R):

في ظل عدم وجود عملة وطنية، فإنه تم اعتماد سعر الفائدة بعملة الدولار.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2008 م - 2017 م) من البيانات المنشورة لدى سلطة النقد في تقرير اسعار الفائدة على الودائع والقروض.

7) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP - PC):

وهو عبارة عن ناتج قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2008 م - 2017 م) من البيانات المنشورة لدى مركز الإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية الربعية).

8) نسبة العاملين في مصالهم الخاصة (Self Employed (SE):

عبارة عن نسبة عدد العاملين في مصالهم الخاصة إلى عدد العاملين الفعليين في سوق العمل.

وقد تم الحصول على البيانات الربعية (2008 م - 2017 م) من مركز خدمات الجمهور - مركز الإحصاء الفلسطيني.

3.4 الاشارات المتوقعة لمتغيرات النموذج:

بناء على الدراسات السابقة ونموذج الطلب على العملة الذي تم ذكره في الفصل الثاني للدراسة فإن اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جاءت حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3.1: الاشارات المتوقعة للمتغيرات المستقلة

المتغير	T/Y	W/Y	R	SE	GDP – PC
نسبة الضريبة	نسبة الاجور و الرواتب الحكومية	سعر الفائدة	نسبة العاملين في مصالهم الخاصة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	
الاشارة المتوقعة	+	+	-	+	-

3.5 الية احتساب الاقتصاد الخفي:

بناء على طريقة الطلب على النقود (TANZI) والتي تفترض ان المحرك الرئيسي للاقتصاد الخفي هو التهرب الضريبي تتم مرحلة عمل النموذج باربع مراحل على النحو التالي:

اولا: تقدير وضع النقود خارج النظام المصرفي: CC

التقدير الاول $CC1$ ($Tax \neq 0$): المتغير الضريبي لا يساوي صفر.

التقدير الثاني $CC2$ ($Tax = 0$): المتغير الضريبي يساوي صفر.

ثانيا: ايجاد الفرق بين التقديرين ($CC2 - CC1$) والفرق بينهما يعتبر النقود غير المشروعه والمقصود هو الفرق بين النقود خارج النظام المصرفي بوجود ضرائب والنقود خارج النظام المصرفي بافتراض عدم وجود ضرائب.

ثالثا: بالاعتماد على طريقة (Tanzi) والتي تفترض ان الاقتصاد الحقيقي مساو للاقتصاد الخفي وبذلك نقوم باحتساب الاقتصاد الخفي من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعه في سرعة دوران النقد، ويتم احتساب سرعة دوران النقد من خلال حاصل قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عرض النقد بمعناها الواسع (سرعة دوران النقد = $GDP / M2$)

رابعاً: تقدير نسبة الاقتصاد الخفي من خلال حاصل قسمة الناتج من حجم الاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الاجمالي (نسبة الاقتصاد الخفي = قيمة الاقتصاد الخفي / قيمة الناتج المحلي الاجمالي).

3.5 الاختبارات الاحصائية:

3.6.1 السلاسل الزمنية: (Time Series)

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء أنموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل ، فضلاً عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات الأنموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية .

الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليبيه T ويرمز للسلسلة الزمنية عادة $\{ Y(t), t \in T \}$ أو اختصار $Y(t)$ وتتكون من متغيرين احدهما توضيحي وهو الزمن والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضياً كالاتي

$$Y = f(t) :$$

أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية:

$$Y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_k)$$

3.6.1.1 الاستقرار في السلاسل الزمنية:

تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام (Strictly Stationary)، إذا تحققت الشروط الآتية:

$$1. \text{ ثبوت الوسط الحسابي } E(x_t) = \mu \dots \dots \dots$$

$$2. \text{ ثبوت قيمة التباين } \text{VAR}(x_1) = \sigma^2 \dots \dots \dots$$

3. امتلاك السلسلتين x_t ، x_{t+k} ارتباط مشترك معتمد على الازاحة K فقط.

اي ان دالة التباين الذاتي المشترك

$$YK = \text{COV} (x_t, x_{t+k}) = E [x_t - \mu] (x_{t+k} - \mu)$$

يعتمد على القيمة المطلقة ل K فقط، $T, 1, 2, \dots, K$

أن اغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وقد نشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبًا ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها.

إن استخدام الاجراءات أو التحويلات مهم جدا في تحليل بيانات السلاسل الزمنية إذ أن استخدام التحويلات يجعل البيانات مهيأة للتحليل ودقيقة والذي تعطي دالة للتقدير.

3.6.2 اختبار جذر الوحدة Unit Roots test:

استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي حيث ان الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة وإنما مضلله وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل (Spurious Regression) ، وهناك العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرار وسوف نعتمد احدها والذي يعد من الطرق الأكثر دقة والأوسع انتشارا وهو اختبار جذر الوحدة ، يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة . فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى (Integrated of Order) اي (1) ا، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فان السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) ا وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي (0) ا، بشكل عام فأن السلسلة x_t تكون متكاملة من الدرجة (d)، إذا استقرت بعد اخذ الفرق (d).

وملخصا لما سبق فان اختبار جذر الوحدة يتمثل في:

- التحقق من سكون السلاسل الزمنية من أهم الشروط المطلوبة قبل الخوض في تحليلها، وذلك بغرض فحص درجة تكامل كل سلسلة زمنية من السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.
- في حال غياب صفة السكون فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا.
- إحصائيا هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من سكون السلاسل الزمنية ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار ديكي فولار الموسع ADF ، واختبار فيلبس بيرون PP.

الإجراء	الدلالة	القرار	التحقق	الفرضية الصفيرية (H_0)
أخذ الفرق	السلسلة غير ساكنة	لا نرفض الفرضية الصفيرية	P-Value أكبر من 5%	$B1 = 1$
استكمال التحليل	السلسلة ساكنة	نرفض الفرضية ونقبل البديلة	P-Value أصغر من أو يساوي 5%	$B1 = 1$

- نقوم باختبار السكون عند الفرق الأول للسلسلة وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى ويقال في هذه الحالة أن السلسلة متكاملة من الرتبة $I(d)$ أي أن السلسلة الزمنية وصلت لمرحلة السكون بعد فروق عددها (d).
- ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها سوف نتطرق إلى أهم اختبارات جذر الوحدة التي سنقوم باستخدامها في الدراسة وهي:

3.6.2.1 اولاً: " اختبار ديكي - فوللر الموسع " (Augmented Dickey-Fuller test- ADF):

أساس اختبار ديكي- فوللر (DF test- 1979) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive (AR) process)، والذي يقدر بالصورة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

P : رتبة النموذج؛ ε_t : الخطأ العشوائي؛ ΔY_t : تشير إلى الفرق الأول للسلسلة Y_t

$$\text{حيث: } \Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

ويطلق على النموذج في المعادلة السابقة بأنموذج اختبار (ديكي فوللر البسيط) Dickey-Fuller Test- (DF).

ويعد اختبار "ديكي - فوللر من أشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم استقراره.

3.6.2.2 ثانياً: "اختبار فيليبس بيرون (P-P) (Phillips and perron)

وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرار السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، و يختلف اختبار فيليبس - بيرون (P-P) عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، واختبار فيليبس - بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فوللر البسيط (DF) نفسها، إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (non parametric) لإحصاءة (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطة للمتغير على يمين المعادلة .

ويطلب اختبار فيليبس - بيرون (PP) تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

من أجل اختبار سكون المتسلسلات الزمنية المستخدمة في البحث، تم استخدام النوعين السابقين من اختبارات جذر الوحدة وهما (اختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP) عند المستوى الأصلي للمتسلسلات (Level) وعند الفرق الأول (First Difference)،

3.6.3 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

إن مفتاح التكامل المشترك هو البواقي (residuals)؛ فإذا كانت دالة في متغيرات غير ساكنة فمن المتوقع أن تكون غير ساكنة، فإذا افترضنا وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة أو النظرية الاقتصادية تدعم وجود هذه العلاقة فقد تكون البواقي ساكنة حتى لو كانت بعض المتغيرات غير ساكنة، فإذا كانت البواقي ساكنة في هذه الحالة فإن جذر الوحدة للمتغير سيزول وتصبح المتغيرات متكاملة وسيتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS) من دون الحصول على نتائج زائفة، ولبيان أن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة متكاملة سنقدر المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS و من ثم نختبر جذر الوحدة للبواقي بحسب اختبار ديكي فولر؛ فإذا رفضنا الفرضية الصفرية لجذر وحدة البواقي حتى إن كانت بعض المتغيرات المستقلة غير ساكنة فإننا نستنتج أن المتغيرات المستقلة متكاملة ويكون تقدير المربعات الصغرى العادية OLS غير زائف، وبالتالي نستطيع تقدير المعادلة بقيم متغيراتها الأصلية عند المستوى (Level) لأنها تكون متكاملة من الدرجة صفر، ويطلق على هذه الاختبارات اختبار انجل و جرانجر (Engle-Granger Test) للتكامل المشترك، حيث يقوم باختبار جذر الوحدة للمعادلة المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS .

من أجل اختبار التكامل المشترك للمتسلسلات الزمنية المستخدمة في البحث، سوف يتم استخدام نوعين من الاختبارات، وهما اختبار إنجل-جرانجر (Engle-Granger Test) وذلك عن طريق تقدير معادلة الانحدار طويلة الأجل والتي تمثل معادلة التكامل المشترك (Cointegration)

(Regression) وبعدها فحص سكون متسلسلة البواقي الناتجة عن هذه المعادلة المقدرة، والطريقة الثانية بطريقة جوهانسون (Johanson Cointegration Test).

3.6.3.1 اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك (Engle-Granger Test):

يبدأ اختبار Engle-Granger للتكامل المشترك أولاً بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى للنموذج القياسي، وتسمى بمعادلة التكامل المشترك (Cointegration regression)، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة وهي عبارة عن المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، وينصب هذا الاختبار على التحقق من أن هذه البواقي ساكنة في المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر $\{ \text{Integrated of order } (0) \}$.

3.6.3.2 اختبار جوهانسون (Johanson Cointegration Test):

يتفوق هذا الاختبار على الاختبار السابق للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارة للشك والتساؤل.

ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام طريقة جوهانسون المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالآثار المتبادل بين المتغيّرات موضع الدراسة.

ويتكون هذا النوع من الاختبارات من نوعين أحدهما يسمى اختبار الأثر (Trace) والآخر اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue).

3.6.4 تقدير دالة نموذج الدراسة:

بعد التأكد لوجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم بتقدير دالة الطلب على العملة في فلسطين باستخدام أسلوب قياسي يتناسب مع متغيرات الدراسة ومن

أجل تقدير دالة نموذج الدراسة المقترح، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares (OLS).

3.6.4.1 تقدير دالة نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS):

حيث تم تقدير دالة انحدار المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، والتي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي، وبما أنه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً في تقدير النموذج فإنه لا يلزم فحص مشكلتي الترابط الذاتي وتجانس التباين لمتسلسلة البواقي.

العلاقة الخطية التامة بين متغيرين مستقلين أو أكثر تعني أن هذان المتغيران في الواقع يشيران إلى متغير واحد، أو أن أحدهم يحل تماماً محل الآخر، وبالتالي سوف تكون النسبة التفسيرية لأحدهم هي ذات النسبة للآخر، وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على التحليل أساساً باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما أن البرامج الإحصائية المتخصصة لا تقوم بطرح مخرجات التحليل في هذه الحالة.

ومن أجل فحص مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة، سوف يتم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

3.6.5 اختبار المتوسط الحسابي للبواقي:

تم استخدام اختبارات للعينة الواحدة من أجل اختبار أن متوسط سلسلة البواقي يساوي صفراً وهذا الافتراض هو أساسي في نماذج السلاسل الزمنية.

3.6.5.1 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

ومن أجل اختبار أن توزيع متسلسلة البواقي (Residuals) تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار (Jarque-Bera).

3.6.6 اختبار متجه تصحيح الخطأ (VECM):

يستخدم هذا النموذج للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، حيث أن هذا النموذج يؤمن لنا طريقة للربط الديناميكي بين التغيرات قصيرة الأجل والتغيرات طويلة الأجل أثناء عمليات التعديل (Adjustment) وذلك بهدف الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

نتائج الاختبارات الاحصائية لتقدير حجم الاقتصاد الخفي

- تمهيد
- نتائج الاختبارات الاحصائية.
- تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.
- اختبار الفرضيات.
- نقاش نتائج الدراسة.

الفصل الرابع

4.1 تمهيد:

خلال هذا الفصل سيتم استعراض نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها وعرض تلك النتائج ومناقشتها والاجابة على الاسئلة والتحقق من صحة الفرضيات، والخروج بتقدير لحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين والوقوف على هذا التقدير.

4.2 نتائج الاختبارات الاحصائية:

4.2.1 اختبارات جذر الوحدة:

4.2.1.1 اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test-ADF)

واختبار فيليبس بيرون (P-P) (Phillips and Perron):

ويعد عمل الاختبارات فان النتائج كانت حسب الجدول (4.1):

جدول (4.1): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP لفحص سكون المتسلسلات الزمنية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

Variable	Augmented Dickey-Fuller Test		Phillips-Perron Test	
	Level	1 st Difference	Level	1 st Difference
Ln(CC/M2)	-1.164 (0.680)	-7.384 (0.000)	-1.104 (0.705)	-7.337 (0.000)
Ln(1+(T/Y))	-1.244 (0.644)	-12.465 (0.000)	-5.453 (0.000)	-33.879 (0.000)
Ln(W/Y)	-5.753 (0.000)	-9.125 (0.000)	-6.465 (0.000)	-22.198 (0.000)
Ln®	0.252 (0.972)	-10.282 (0.000)	-1.072 (0.717)	-9.251 (0.000)
Ln(SE)	-5.606 (0.000)	-8.961 (0.000)	-5.893 (0.000)	-13.254 (0.000)
Ln(GDP _{PC})	-1.805 (0.373)	-8.777 (0.000)	-1.609 (0.469)	-9.007 (0.000)

ويلاحظ من نتائج اختبار جذر الوحدة بأن معظم المتسلسلات الزمنية غير مستقرة عند المستوى الأصلي للمتسلسلة (Level) ولكنها جميعها تستقر بعد الفرق الأول وذلك عند مستوى دلالة 5% و1% في كلا الاختبارين وبالتالي يستنتج بأن السلاسل الزمنية مرتبطة ذاتيا من الدرجة الأولى (Integrated of order 1) (1) ا).

4.2.2 اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test):

4.2.2.1 اختبار إنجل - جرانجر للتكامل المشترك (Engle-Granger Test):

وننتج عن هذا الاختبار النتائج الموضحة في الجدول (4.2):

جدول (4.2): نتائج سكون متسلسلة البواقي لمعادلة التكامل المشترك طويلة الأجل بطريقة إنجل-جرانجر.

Phillips-Perron Test	Augmented Dickey-Fuller Test	Variable
-3.081 (0.036)	-3.033 (0.041)	قيمة الاختبار الاحصائية (مستوى المعنوية)
رفض	رفض	فرض جذر الوحدة
CI(0)	CI(0)	القرار

ويلاحظ من نتائج اختبار إنجل-جرانجر بأن متسلسلة البواقي ساكنة ومستقرة عند المستوى الأصلي (Level) وذلك عند مستوى دلالة 5% و1% وبالتالي ترفض فرضية جذر الوحدة مما يدل على وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة المقترح من قبل الباحث.

4.2.2.2 اختبار جوهانسون (Johanson Cointegration Test):

والجدول (4.3) يوضح نتائج اختبار جوهانسون:

جدول (4.3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون.

اختبار الأثر (Trace)				
قرار	مستوى	القيمة الحرجة عند	قيمة إحصاءة	الفرضية الصفرية عدد
الرفض	الدلالة	مستوى 5%	الاختبار	متجهات
أو القبول	المعنوية	(Critical Value)	(Trace)	المشترك (r)
	Prob.		(Statistic	
رفض	0.0000	95.75366	161.7842	(r=0)
رفض	0.0000	69.81889	101.9296	(r≤1)
رفض	0.0010	47.85613	63.24568	(r≤2)
قبول	0.1001	29.79707	27.06437	(r≤3)
اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)				
قرار	مستوى	القيمة الحرجة عند	قيمة إحصاءة	الفرضية الصفرية عدد
الرفض أو	الدلالة	مستوى 5%	الاختبار	متجهات
القبول	المعنوية	(Critical Value)	(Trace)	المشترك (r)
	Prob.		(Statistic	
رفض	0.0001	40.07757	59.85461	(r=0)
رفض	0.0123	33.87687	38.68396	(r≤1)
رفض	0.0031	27.58434	36.18131	(r≤2)
رفض	0.0407	21.13162	21.76329	(r≤3)
قبول	0.7304	14.26460	5.090020	(r≤4)

ومن خلال نتائج اختبار الأثر يتضح بأن الاختبار قد توقف عند قبول الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك هو 3 على الأكثر ($r \leq 3$)، وأن اختبار القيمة العظمى قد توقف عند قبول الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك هو 4 على الأكثر ($r \leq 4$) عند مستوى دلالة معنوية 5%، وبالتالي يستنتج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

4.2.3 تقدير دالة نموذج الدراسة:

4.2.3.1 تقدير دالة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

الجدول (4.4) يوضح نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

جدول (4.4): نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

Variable	Dependent Variable: Ln(CC/M2)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.0479	3.2736	3.0693	0.0042
Ln(1+(T/Y))	-8.4053	3.5818	-2.3467	0.0249
Ln(W/Y)	0.0520	0.1488	0.3497	0.7288
Ln R	-0.4771	0.0818	-5.8286	0.0000
Ln(SE)	1.1061	0.6840	1.6173	0.1151
Ln(GDP _{PC})	-1.4504	0.4687	-3.0947	0.0039
R ² =0.700 Adj.R ² = 0.656 DW=0.767 F-statistic=15.869 Prob.= 0.000				

ومن خلال نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) اتضح وجود مشكلة الترابط الذاتي (Serial Correlation) لمتسلسلة البواقي حيث تبين بأن قيمة اختبار دورين-واتسون (DW)=0.767 وهي أصغر من القيمة الجدولية الصغرى لجداول دورين-واتسون (d_L=1.23) عند مستوى دلالة 5%، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة الترابط الذاتي وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، كما تم إضافة معاملي الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى والثانية (AR(1) & AR(2)) حسب الجدول (4.5)

لمحاولة التخلص من هذه المشكلة حيث ارتفعت قيم دورين-واتسون إلى أعلى من المستوى المطلوب إلا أن نموذج الدراسة لم يعطي أي عوامل مؤثرة يعتمد عليها في التقدير، وبناء على ذلك سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS

(Fully Modified Ordinary Least Squares) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (4.5): نتائج اختبار دورين-واتسون خلال تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

Method	Durbin-Watson stat
OLS without AR(1) or AR(2)	0.77
OLS with AR(1)	2.32
OLS with AR(1) and AR(2)	2.07
$d_L=1.23$, $d_U=1.79$	

4.2.3.2 تقدير دالة النموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

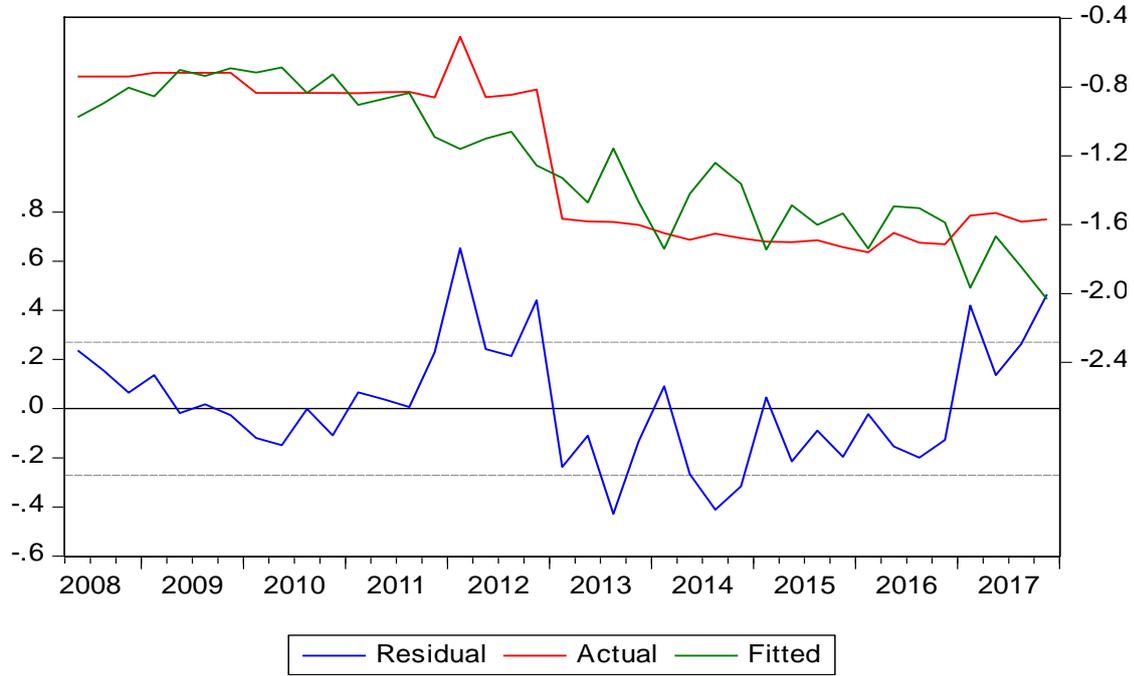
الجدول (4.6) يوضح نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا
:(Fully Modified Ordinary Least Squares)FMOLS

جدول (4.6): نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى المصححة
كليا FMOLS

Variable	Dependent Variable: Ln(CC/M2)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.9794	3.6001	2.2165	0.0337
Ln(1+(T/Y))	-11.1621	3.5808	-3.1172	0.0038
Ln(W/Y)	0.0804	0.1766	0.4552	0.6519
LnR	-0.5150	0.0787	-6.5445	0.0000
Ln(SE)	0.9240	0.7975	1.1586	0.2549
Ln(GDP _{PC})	-1.1532	0.5430	-2.1239	0.0413
R ² =0.679 Adj.R ² = 0.631				

ومن خلال نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (FMOLS) اتضح وجود ثلاثة متغيرات دالة إحصائياً عند مستوى 5% وهي: نسبة الضرائب بدون المقاصة الى الناتج المحلي الاجمالي ((L(T/Y))، سعر الفائدة على الودائع (R)، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP_{PC})، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.631 مما يدل على ان المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الدراسة تفسر ما قيمته تقريبا 63% من التغير الحاصل في المتغير التابع (نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود)، وأن ما قيمته 37% من التغير الحاصل في المتغير التابع يرجع لعوامل أخرى لم يتم دراستها او إدخالها في نموذج الدراسة المقترح. والرسم التالي يوضح مدى تقارب القيم الحقيقية والمقدرة والذي يشير إلى نسبة توافق مقبولة وجودة مطابقة مرتفعة. وبما أنه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى

المصححة كلياً في تقدير النموذج فإنه لا يلزم فحص مشكلتي الترابط الذاتي وتجانس التباين لمتسلسلة البواقي.



شكل(4.1) القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

جدول (4.7): معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج المستقلة

Ln(CC/M2)	Ln(GDP _{PC})	Ln(SE)	Ln R	Ln(W/Y)	Ln(1+(T/Y))	Correlation
					1.000	Ln(1+(T/Y))
				1.000	-0.251	Ln(W/Y)
			1.000	0.003	0.295	LnR
		1.000	0.179	0.336	-0.011	Ln(SE)
	1.000	-0.144	0.350	-0.350	0.442	Ln(GDP _{PC})
1.000	-0.598	0.075	-0.713	0.218	-0.514	Ln(CC/M2)

يتضح من جدول معاملات الارتباط عدم وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة حيث بلغ أعلى معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة (0.442) بين نسبة الضرائب بدون المقاصة الى الناتج المحلي الاجمالي $((L(1+(T/Y))))$ و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي $((GDP_{PC}))$ ، وللتأكد من عدم وجود مشكلة الترابط الخطي، تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والتي تظهر في الجدول التالي، حيث يتضح بأن جميع معاملات تضخم التباين أقل من 10 مما يشير إلى خلو نموذج الدراسة المقدر من مشكلة الترابط الخطي، كما أن جميع القيم هي أقل من قيمة معامل تضخم التباين للنموذج ككل والتي تم حسابها من خلال المعادلة التالية: $(3.115=1/(1-0.679)=1/(1-R^2))$

جدول (4.8): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة المقدر

Variable	Centered VIF
$\ln(1+(T/Y))$	1.291568
$\ln(W/Y)$	1.190677
$\ln R$	1.336302
$\ln(SE)$	1.087024
$\ln(GDP_{PC})$	1.485705

4.2.3.3 اختبار المتوسط الحسابي للبوافي:

حيث بلغت قيمة اختبار ت ($t = 0.403$) و القيمة الاحتمالية لها ($Prob = 0.689$) وهي أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تؤكد أن المتوسط الحسابي للبوافي يساوي صفراً، وبالتالي فإننا نتأكد من تحقق هذه الفرضية.

4.2.3.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار ($J=1.637$) بمستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.441$) وهي أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع طبيعياً.

4.3 تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الانحدار المقدر:

بعد التأكد من خلو النموذج من كافة العيوب الاحصائية، تكون معادلة الانحدار المقدر على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Ln}(\text{CC}/\text{M2})_t &= 7.9794 - 11.1621 * \text{Ln}(1 + \text{T}/\text{Y})_t + 0.0804 * \text{Ln}(\text{W}/\text{Y})_t \\ &- 0.515 * \text{Ln}(\text{R})_t + 0.924 * \text{Ln}(\text{SE})_t - 1.1532 * \text{Ln}(\text{GDP}_{\text{PC}})_t \end{aligned}$$

وبالاعتماد على معادلة الانحدار السابقة، سيتم إيجاد تقديرين لمتغير النقود خارج النظام المصرفي (النقود السائلة CC)، التقدير الأول في وضع المعادلة الطبيعي وحينما يكون متغير الضريبة (T) لا زال على حاله، والتقدير الثاني عندما يتم مساواة قيم متغير الضريبة بالصفر. ويكون الفرق بين التقديرين هو النقود غير المشروعة، وبضررها في سرعة دوران النقد- بافتراض تساويها في الاقتصاد الرسمي والخفي- نحصل على تقدير الاقتصاد الخفي، والجدول التالي يوضح تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين خلال فترة سنوات الدراسة بالاعتماد على النموذج المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.

جدول (4.9): حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين للأعوام 2008-2017 باستخدام النموذج المقدر

بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS

نسبة الاقتصاد الخفي	الاقتصاد الخفي HE	الاقتصاد الرسمي GDP	سرعة دوران النقود GDP/M2	CC2-CC1	CC2	CC1	CC الحقيقية	السنة (الربع)
					Tax = 0	Tax ≠ 0		
12.97%	275.036	2120.6	0.6248	440.206	1480.7	1040.49	1622.9	(1)2008
20.03%	417.201	2082.4	0.6135	679.995	1960.5	1280.5	1622.9	(2)2008
14.94%	327.121	2190.2	0.6453	506.931	1893.54	1386.61	1622.9	(3)2008
16.30%	352.756	2163.6	0.6375	553.379	2074.08	1520.7	1622.9	(4)2008
%16.06								2008
18.68%	401.532	2149.7	0.5889	681.784	2236.04	1554.26	1781.9	(1)2009
16.61%	385.719	2322.2	0.6362	606.284	2419.3	1813.02	1781.9	(2)2009
22.19%	538.546	2426.8	0.6649	810.016	2560.74	1750.72	1781.9	(3)2009
23.93%	574.129	2399.4	0.6574	873.397	2702.35	1828.96	1781.9	(4)2009
%20.35								2009
34.57%	821.819	2377.1	0.5791	1419.02	3427.22	2008.2	1781.9	(1)2010
27.80%	705.564	2537.9	0.6183	1141.1	3209.08	2067.99	1781.9	(2)2010
27.46%	707.919	2577.8	0.628	1127.18	2909.47	1782.29	1781.9	(3)2010
24.56%	628.278	2558.3	0.6233	1008	2994.82	1986.82	1781.9	(4)2010
%28.60								2010
29.02%	789.299	2719.4	0.6405	1232.32	2953.32	1721	1840.2	(1)2011
24.86%	710.759	2859.2	0.6424	1106.46	2975.94	1869.48	1942.1	(2)2011
21.16%	598.799	2830.3	0.6445	929.042	2834.81	1905.76	1919.6	(3)2011
19.98%	577.37	2889.9	0.661	873.497	2343.58	1470.08	1849.9	(4)2011
%23.76								2011
24.64%	709.12	2878.4	0.9604	738.395	1677.94	939.547	1805.4	(1)2012
14.29%	438.462	3068.9	0.7045	622.358	2071.93	1449.57	1847.2	(2)2012
17.16%	523.892	3053.1	0.6948	754.056	2276.92	1522.86	1886.97	(3)2012
15.95%	479.929	3008.5	0.6426	746.882	2080.41	1333.52	2073.9	(4)2012
%18.01								2012
25.42%	739.019	2907.3	0.3313	2230.78	4555.27	2324.49	1833.3	(1)2013

13.25%	415.118	3132.3	0.3516	1180.55	3225.01	2044.46	1832.1	(2)2013	
18.26%	568.831	3115.7	0.3369	1688.27	4597.6	2909.33	1896.4	(3)2013	
16.73%	522.025	3119.9	0.3324	1570.69	3735.42	2164.73	1893.8	(4)2013	
%18.42								2013	
22.99%	714.23	3106.3	0.3169	2253.61	3975	1721.39	1885.5	(1)2014	
14.22%	453.522	3188.9	0.3153	1438.19	3880.27	2442.08	1871.3	(2)2014	
15.77%	454.184	2879.8	0.276	1645.67	4665.45	3019.78	2001.5	(3)2014	
12.64%	389.125	3077.9	0.3007	1293.85	3916.22	2622.36	1911.1	(4)2014	
%16.41								2014	
19.53%	597.388	3058.5	0.2958	2019.26	3824.39	1805.13	1891.1	(1)2015	
13.30%	428.407	3220.1	0.2959	1447.77	3908.81	2461.03	1987	(2)2015	
17.74%	559.974	3156.1	0.2861	1957.01	4181	2223.99	2034.8	(3)2015	
11.82%	382.87	3238.3	0.2907	1317.27	3718.85	2401.58	1974.4	(4)2015	
%15.60								2015	
17.74%	580.92	3275.1	0.284	2045.38	4073.02	2027.64	1983.3	(1)2016	
12.28%	412.821	3362.7	0.2802	1473.06	4167.87	2694.81	2310.3	(2)2016	
12.61%	420.481	3334.7	0.2732	1539.15	4250.8	2711.65	2221.3	(3)2016	
12.56%	414.137	3297.2	0.2684	1542.74	4053.29	2510.55	2212.1	(4)2016	
%13.80								2016	
16.97%	561.925	3310.8	0.2582	2176.43	3969.41	1792.97	2728.3	(1)2017	
12.39%	420.808	3396.8	0.2558	1645	4150.25	2505.25	2871.8	(2)2017	
11.33%	396.726	3502.3	0.2637	1504.35	3599.43	2095.09	2728.9	(3)2017	
10.16%	353.169	3476.5	0.2501	1412.07	3231.16	1819.09	2897.8	(4)2017	
%12.71								2017	
%18.37								(2017 - 2008)	

4.4 اختبار الفرضيات

من أجل اختبار فرضيات الدراسة، سوف يتم استخدام نموذج انحدار الاقتصاد الخفي يتم خلاله اعتبار حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين متغيراً تابعاً يتأثر بعدد من المتغيرات المستقلة، وذلك على النحو التالي:

$$\text{Ln}(\text{HE})_t = \beta_0 + \beta_1 * \text{Ln}(\text{T}/\text{Y})_t + \beta_2 * \text{Ln}(\text{W}/\text{Y})_t + \beta_3 * \text{Ln}(\text{R})_t + \beta_4 * \text{Ln}(\text{SE})_t + \beta_5 * \text{Ln}(\text{GDP}_{\text{PC}})_t + \varepsilon_t$$

$(\text{HE})_t$: حجم الاقتصاد الخفي المقدر في فلسطين؛ $(\text{T}/\text{Y})_t$: نسبة الضريبة (بدون المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي؛ $(\text{W}/\text{Y})_t$: نسبة الأجور والرواتب الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي؛ $(\text{R})_t$: سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالدولار في البنوك التجارية؛ $(\text{SE})_t$: نسبة العاملين في مصالحتهم الخاصة إلى العاملين الفعليين؛ $\text{GDP} - \text{PC}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ε_t : الخطأ العشوائي.

4.4.1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

الجدول (4.10) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرين الجديدين وهما حجم الاقتصاد الخفي المقدر في فلسطين (HE) ونسبة الضريبة (بدون المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (T/Y) عند المستوى الأصلي للمتسلسلات (Level) وعند الفرق الأول (First Difference):

جدول (4.10): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP لفحص سكون المتسلسلات الزمنية (HE و T/Y) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

Variable	Augmented Dickey-Fuller Test		Phillips-Perron Test	
	Level	1 st Difference	Level	1 st Difference
Ln(HE)	-2.086 (0.251)	5.402- (0.000)	-4.172 (0.002)	-13.454 (0.000)
Ln(T/Y)	-1.525 (0.510)	-10.376 (0.000)	-4.895 (0.000)	-26.738 (0.000)

ويلاحظ من نتائج اختبار جذر الوحدة بأن المتسلسلات الزمنية الجديدة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للمتسلسلة (Level) ولكنها تستقر بعد الفرق الأول وذلك عند مستوى دلالة 5% و1%، وبالتالي يستنتج بأن السلاسل الزمنية مرتبطة ذاتيا من الدرجة الأولى (Integrated of order 1).

4.4.2 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

4.4.2.1 اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل جرانجر

الجدول (4.11) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل جرانجر لمعادلة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي.

جدول (4.11): نتائج سكون متسلسلة البواقي لمعادلة التكامل المشترك طويلة الأجل بطريقة إنجل-جرانجر لمعادلة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي.

Phillips-Perron Test	Augmented Dickey-Fuller Test	Variable
-4.656 (0.001)	-4.689 (0.001)	قيمة الاختبار الاحصائية (مستوى المعنوية)
رفض	رفض	فرض جذر الوحدة
CI(0)	CI(0)	القرار

ويلاحظ من نتائج اختبار إنجل-جرانجر بأن متسلسلة البواقي ساكنة ومستقرة عند المستوى الأصلي (Level) وذلك عند مستوى دلالة 5% و1% وبالتالي ترفض فرضية جذر الوحدة مما يدل على وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات نموذج انحدار الاقتصاد الخفي.

4.4.2.2 اختبار جوهانسون (Johanson Cointegration Test):

والجدول (4.12) يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين الاقتصاد الخفي والمتغيرات.

جدول (4.12): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون.

اختبار الأثر (Trace)				
قرار الرفض أو القبول	مستوى الدلالة المعنوية Prob.	القيمة الحرجة عند مستوى %5 (Critical Value)	قيمة إحصاء الاختبار (Trace Statistic)	الفرضية الصفرية عدد متجهات التكامل المشترك (r)
رفض	0.0000	95.75366	168.5226	(r=0)
رفض	0.0000	69.81889	103.5401	(r≤1)
رفض	0.0031	47.85613	59.10432	(r≤2)
قبول	0.0573	29.79707	29.27581	(r≤3)
اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)				
قرار الرفض أو القبول	مستوى الدلالة المعنوية Prob.	القيمة الحرجة عند مستوى %5 (Critical Value)	قيمة إحصاء الاختبار (Trace Statistic)	الفرضية الصفرية عدد متجهات التكامل المشترك (r)
رفض	0.0000	40.07757	64.98250	(r=0)
رفض	0.0019	33.87687	44.43577	(r≤1)
رفض	0.0253	27.58434	29.82851	(r≤2)
رفض	0.0445	21.13162	21.49284	(r≤3)
قبول	0.6864	14.26460	5.433950	(r≤4)

ومن خلال نتائج اختبار الأثر يتضح بأن الاختبار قد توقف عند قبول الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك هو 3 على الأكثر ($r \leq 3$)، وأن اختبار القيمة العظمى قد توقف عند قبول الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك هو 4 على الأكثر ($r \leq 4$) عند مستوى دلالة معنوية 5%، وبالتالي يستنتج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الاقتصاد الخفي.

4.4.3 تقدير دالة نموذج الدراسة:

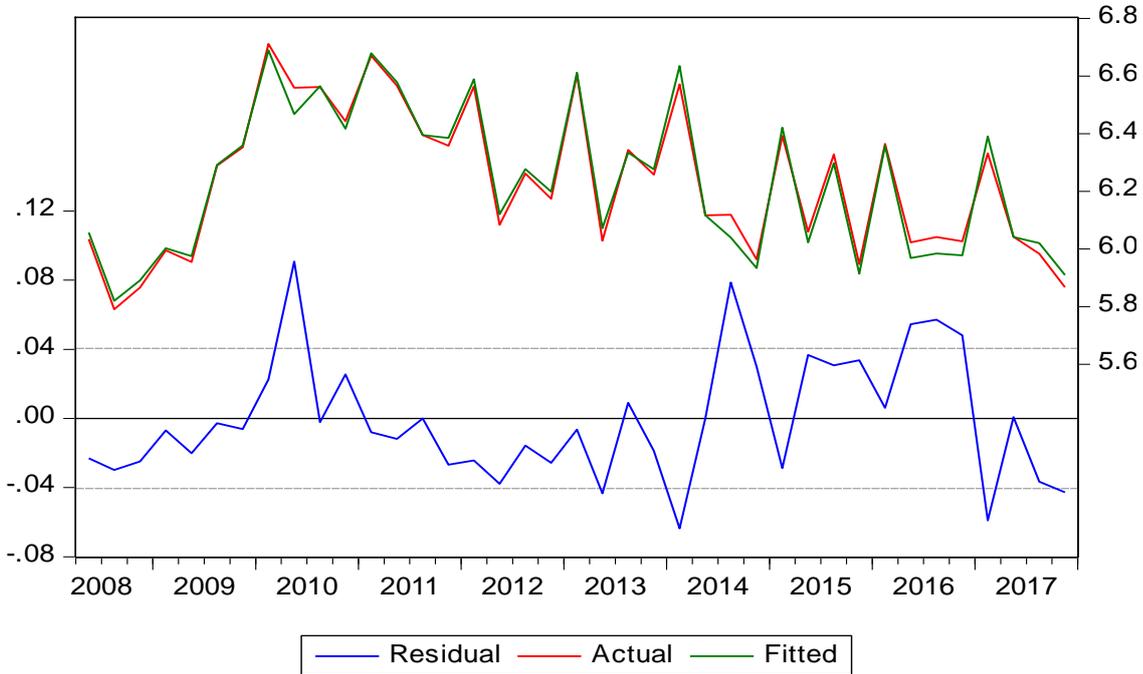
تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) من أجل تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي على اعتبار أن المتغير التابع يتمثل باللوغاريتم الطبيعي لحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين مع باقي المتغيرات المستقلة، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير دالة النموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully Modified Ordinary Least Squares)

جدول (4.13): نتائج تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS.

Variable	Dependent Variable: Ln(HE)			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.479192	0.915577	8.168827	0.0000
Ln(T/Y)	0.812669	0.039583	20.53073	0.0000
Ln(W/Y)	0.038089	0.041654	0.914431	0.3671
LnR	-0.450088	0.018493	-24.33880	0.0000
Ln(SE)	0.825721	0.189381	4.360118	0.0001
Ln(GDP _{PC})	0.350225	0.131028	2.672907	0.0116
R ² =0.978 Adj.R ² = 0.974				

4.4.4 تقدير جودة النموذج القياسي:

ومن خلال نتائج تقدير دالة نموذج الاقتصاد الخفي بطريقة المربعات الصغرى العادية (FMOLS) حسب الجدول (4.13) اتضح بأن جميع المتغيرات المستقلة دالة إحصائياً عند مستوى 5% ما عدا المتغير $(\ln(W/Y))$ وهو نسبة الأجور والمرتبات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.974 مما يدل على ان المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الدراسة تفسر ما قيمته تقريبا 97.4% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الاقتصاد الخفي الفلسطيني)، وأن فقط ما قيمته 2.6% من التغير الحاصل في المتغير التابع يرجع لعوامل أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الاقتصاد الخفي المقترح. والرسم التالي يوضح مدى تقارب القيم الحقيقية والمقدرة والذي يشير إلى نسبة توافق عالية جدا وجودة مطابقة مرتفعة جدا، كما أنه لا يلزم فحص مشكلتي الترابط الذاتي وتجانس التباين لمتسلسلة البواقي لأنه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً في تقدير النموذج.



شكل (4.2) القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الاقتصاد الخفي باستخدام

طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS

4.4.5 اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

ومن أجل التأكد من عدم وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج الاقتصاد الخفي والتي تظهر في الجدول (4.14)، حيث يتضح بأن جميع معاملات تضخم التباين أقل من 10 مما يشير إلى خلو نموذج الاقتصاد الخفي المقدر من مشكلة الترابط الخطي، كما أن جميع القيم هي أقل من قيمة معامل تضخم التباين للنموذج ككل والتي تساوي 45.45.

جدول (4.14): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

في نموذج الاقتصاد الخفي المقدر

Variable	Centered VIF
Ln(T/Y)	1.377382
Ln(W/Y)	1.190547
LnR	1.325574
Ln(SE)	1.101342
Ln(GDP _{PC})	1.554306

4.4.6 اختبار المتوسط الحسابي للبواقي:

يلاحظ من نتائج الاختبار بأن قيمة اختبار ت للعينة الواحدة بلغت ($t = 0.121$) و القيمة الاحتمالية لها ($Prob = 0.904$) وهي أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تؤكد أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفراً، وبالتالي فإننا نتأكد من تحقق هذا الشرط.

4.4.7 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

يلاحظ من نتائج الاختبار بأن قيمة الاختبار بلغت ($J=3.430$) بمستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.180$) وهي أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع طبيعياً.

4.4.8 تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأنه لا يوجد علاقة توازنية متبادلة طويلة الأجل بين المتغير التابع (الاقتصاد الخفي) والمتغيرات المستقلة وذلك لأن معلمة حد تصحيح الخطأ (0.232378) لا تأخذ الإشارة السالبة كما أنها غير دالة إحصائياً ($\text{Prob.}=0.5070$) وهي أكبر من مستوى 5% حسب الجدول (4.15)، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

جدول (4.15): نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

Error Correction:	D(LHE)
CointEq1	0.232378
	(0.34599)
	[0.67163]
	Prob. =0.5070
D(LHE(-1))	1.030531

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأنه لا يوجد علاقة توازنية متبادلة طويلة الأجل بين المتغير التابع (الاقتصاد الخفي) والمتغيرات المستقلة وذلك لأن معلمة حد تصحيح الخطأ (0.232378) لا تأخذ الإشارة السالبة كما أنها غير دالة إحصائياً ($\text{Prob.}=0.5070$) وهي أكبر من مستوى 5% حسب الجدول (4.15).

4.5 نقاش نتائج الدراسة:

خلال هذا الفصل تم استخدام نموذج Tanzi للطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين، من خلال طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Least Squares) (FMOLS) حيث لم نتمكن من استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير معادلة الطلب على العملة نظراً لاحتواء النموذج على مشكلة الارتباط الذاتي.

وبعد التأكد من سلامة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية، تكون معادلة النموذج المقدر على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Ln(HE)}_t = & 7.4792 + 0.8127 * \text{Ln(T/Y)}_t + 0.0381 * \text{Ln(W/Y)}_t \\ & - 0.4501 * \text{Ln(R)}_t + 0.8257 * \text{Ln(SE)}_t + 0.3502 \\ & * \text{Ln(GDP}_{PC})_t \end{aligned}$$

وبالاطلاع على فرضيات الدراسة والنتائج التي وصلت إليها الدراسة فإن النتائج مقارنة مع فرضيات الدراسة كانت على النحو التالي:

4.5.1 الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نسبة الضرائب بدون مقاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

يبين الجدول (4.13) نتائج اختبار تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي للمتغير نسبة الضرائب بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول بأن قيمة الاختبار t-Statistic (20.53) وهي دالة احصائياً (مستوى الدلالة أقل من 0.05)، تؤكد صحة الفرضية و مما يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية و بالتالي يتم قبول الفرضية السابقة و يتضح ذلك أيضاً من خلال قيمة مرونة المتغير (0.813) و هذا يدل على أن كل زيادة بنسبة (10%) في مقدار الضريبة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سيقابلها زيادة بنسبة (8.13%) في حجم الاقتصاد الخفي، و يستنتج أن الضرائب لها تأثيراً بارزاً على زيادة حجم الاقتصاد الخفي مما يجعلنا نستنتج أن التهرب الضريبي هو أحد أبرز العوامل التي تؤثر في زيادة حجم الاقتصاد الخفي و هذا ما أكدته Tanzi حيث وجد أن معدل الضريبة يؤثر إيجابياً على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة، لذا وضع تانزي افتراضاته لتحديد

الاقتصاد الخفي، وذلك بأن جميع معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فقط برغبة في التهرب الضريبي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Giles , 1999) و تحديدا ما يخص الالتزام الضريبي والتهرب منه و الذي كان له الاثر في زيادة حجم الاقتصاد الخفي و الفجوة الضريبية في نيوزيلاندا، وايضا في دراسة (Mughal & Schneider, 2018) و التي اظهرت اهم نتائجها ان زيادة فرض الضرائب تؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، و تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (Nchor,Konderla, 2018) و التي اكدت ان الاقتصاد الخفي في جمهورية التشيك في المتوسط حوالي 20.9 % كما في نهاية عام 2013 وتخسر الدولة متوسط دخل ضريبي يبلغ حوالي 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بسبب التهرب الضريبي، وهذا ايضا ما يتفق مع الدراسة المحلية دراسة (الاستاذ،2013) التي اظهرت ان الضريبة هو محرك اساسي للاقتصاد الخفي.

مما سبق يستنتج انه لا بد من اعادة النظر في هذا المتغير بالنسبة للحكومة اما بتغيير السياسة الضريبية او العمل على زيادة الالتزام بتسديد الالتزامات الضريبية على جميع القطاعات والابتعاد عن التسويات الضريبية.

4.5.2 الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نسبة الاجور والرواتب الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

يبين الجدول (4.13) نتائج اختبار تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي للمتغير نسبة الاجور والرواتب بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS.

يعتبر متغير نسبة الاجور و الرواتب الحكومية يستعمل للمرة الاولى من اجل قياس حجم الاقتصاد الخفي نظرا للوضع الفلسطيني و الذي يعتمد بشكل لا باس به على الرواتب الحكومية في العجلة الاقتصادية، ويلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق بان قيمة الاختبار t-Statistic (0.914) وهي غير دالة احصائيا (مستوى الدلالة اكبر من 0.05)، تنفي صحة الفرضية و مما يدل على انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية و بالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، و بالاطلاع على دراسة (الاستاذ، 2013) و التي اظهرت ان الرواتب الكلية لها دلالة احصائية على الاقتصاد الخفي مما يقودنا للاستنتاج التالي ان الاجور والرواتب الحكومية هي لا تكفي او بالكاد تكون كافية لسد احتياجات العاملين في الوظيفة الحكومية وهذا يقودنا الى الاستنتاج التالي ان جزءا من العاملين في الوظيفة

الحكومية يعملون لمصالحهم الخاصة و مما قد يقود الى التهرب الضريبي، و له انعكاسات اخرى تتمثل في عدم الالتزام الوظيفي في الوظيفة الحكومية و ايضا التهرب او عدم القيام بالمهام الوظيفية على حساب اعمالهم الخاصة.

4.5.3 الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

يبين الجدول (4.13) نتائج اختبار تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي للمتغير سعر الفائدة بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول بان قيمة الاختبار t-Statistic (-24.34) وهي دالة احصائيا (مستوى الدلالة اقل من 0.05)، تؤكد صحة الفرضية و مما يدل على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية و بالتالي يتم قبول الفرضية السابقة و يتضح ذلك ايضا من خلال قيمة مرونة المتغير (-0.45) و هذا يدل على ان كل زيادة بمعدل (10%) في مقدار سعر الفائدة سيقابلها انخفاض بنسبة (4.5%) في حجم الاقتصاد الخفي، و تعتبر هذه النتيجة متوافقه مع الدراسات السابقة جميعها و التي تقود انه كلما زاد حجم الادخار او كان هناك قناعة بالاستثمار من خلال الودائع في البنوك تقل نسبة النقود السائلة مما يؤدي الى انخفاض حجم الاقتصاد الخفي، و هذا يقودنا الى الاستنتاج بضرورة العمل على تحفيز الاستثمار من خلال الودائع و الذي بحاجة لتطوير عمل البنوك و زيادة حجم الاستثمار من خلال خطة عملية تتبناها الحكومة و تعمل على تنفيذها من خلال سلطة النقد.

4.5.4 الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة الى عدد العاملين الفعليين وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

يبين الجدول (4.13) نتائج اختبار تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي للمتغير نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة الى العاملين الفعليين بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول بان قيمة الاختبار t-Statistic (4.36) وهي دالة احصائيا (مستوى الدلالة اقل من 0.05)، تؤكد صحة الفرضية و مما يدل على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية و بالتالي يتم قبول الفرضية السابقة و يتضح ذلك ايضا من خلال قيمة مرونة المتغير (0.826) و هذا يدل على ان كل زيادة بمعدل (10%) في مقدار عدد العاملين في مصالحهم

سيقابلها ارتفاع بنسبة (8.26%) في حجم الاقتصاد الخفي، و هذا يعزز القناعة المستتجة انه العاملين في مصالحهم الخاصة يسعون للتهرب الضريبي و العمل في الاقتصاد الرسمي و هذا يعزز العلاقة بين الاجور و الرواتب و العاملين في مصالحهم الخاصة، فان الاجور و الرواتب الحكومية لا تؤثر بالاقتصاد الخفي مما يدفعهم للعمل في مصالحهم الخاصة ليقودنا ذلك الى التهرب الضريبي بالضافة لمن يعملون بالاصل في مصالحهم الخاصة.

وتعتبر هذه النسبة مرتفعه وتقترب من نسبة متغير نسبة الضرائب ولهذا يكون هذين المتغيرين من أبرز العوامل المثرية في الاقتصاد الخفي.

4.5.5 الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين.

يبين الجدول (4.13) نتائج اختبار تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي للمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق بان قيمة الاختبار t -Statistic (2.67) وهي دالة احصائيا (مستوى الدلالة اقل من 0.05)، تؤكد صحة الفرضية ومما يدل على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية السابقة ويتضح ذلك ايضا من خلال قيمة مرونة المتغير (0.35) و هذا يدل على ان كل زيادة بمعدل (10%) في مقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيقابلها ارتفاع بنسبة (3.5%) في حجم الاقتصاد الخفي، ولكن جاءت اشارتها المتوقعه مخالفة للتوقع وهذه النتيجة تقودنا للاستنتاج انه المواطن الفلسطيني بالرغم من زيادة نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي لا زال على قناعة بالتعامل بالنقود السائلة.

ولذلك فزيادة الدخل تعني زيادة النقد السائل في يد المواطنين أكثر فأكثر وبالتالي تزداد النقود السائلة خارج النظام المصرفي التي افترضنا منذ البداية أن كافة معاملات الاقتصاد الخفي تتم بعيدا عن تلك النقود الموجودة في النظام المصرفي.

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

- تمهيد.
- النتائج والاستخلاصات والاستنتاجات.
- التوصيات.

الفصل الخامس

5.1 تمهيد

تناولت هذه الدراسة البحث عن إجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين؟

وفي سبيل ذلك تم استخدام المنهج التجريبي من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين باستخدام طريقة الطلب على العملة. وقد وصلت الدراسة الى هدفها من خلال تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين، وبذلك تكون قد حققت هدفا اخر يساعد الحكومة والباحثين والمختصين والاقتصاديين في وضع السياسات والخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والتي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

5.2 النتائج، والاستخلاصات والاستنتاجات

1. اظهرت نتائج التقدير القياسية ان جميع المتغيرات ذات دلالة احصائية عدا المتغير نسبة الاجور والرواتب الحكومية وهذا يدل وبشكل اساسي على ان قيمة الاجور والرواتب الكلية الحكومية التي يتقاضاها العاملون في المجال الحكومي لا تساهم بالاقتصاد الخفي وذلك نظرا اما لانخفاض الرواتب او غلاء المعيشة ومما يساهم في دفع الموظفين الحكوميين في بعض الاحيان للعمل خارج الاقتصاد الرسمي والذي من شأنه ان يزيد من حجم الاقتصاد الخفي وهذه الاعداد غير مقدره تحت بند العاملين.

2. اظهرت النتائج ان الاشارة المتوقعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كانت عكس التوقعات والتي كانت التوقع لها بالاشارة السالبة الى انها جاءت موجبة وهذا يعني ان المواطن الفلسطيني لا زال يتعامل مع النقود السائلة بشكل اساسي ولا يلجا للطرق الحديثه (الشيكات - البطاقات الائتمانية)، اما بقية الاشارات المتوقعة جاءت متوافقه مع النتائج.

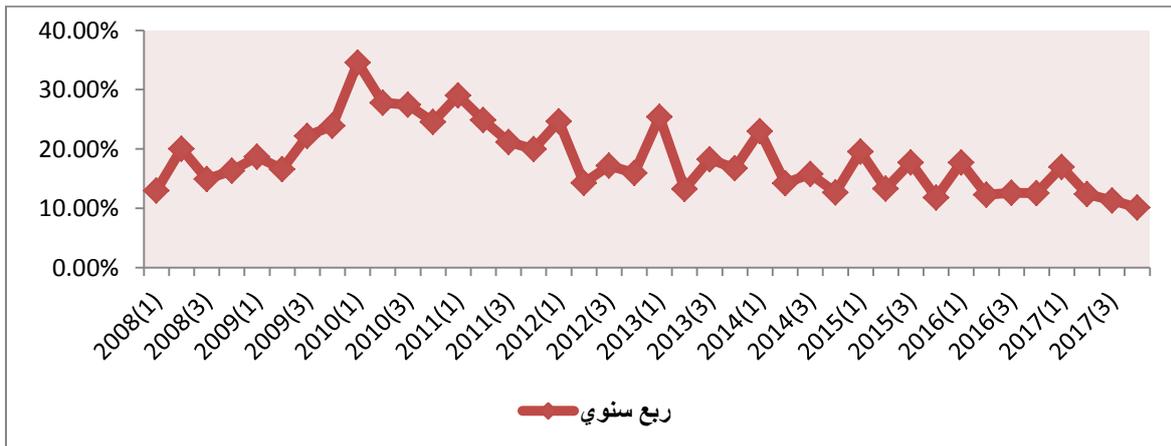
3. اظهرت النتائج ان اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدمة.

4. اظهرت النتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، انه لا يوجد توازن بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاقتصاد الخفي) على المدى الطويل وبذلك لن نصل الى حالة التوازن في المدى الطويل.
5. حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين تتراوح تقديراته ما بين الاعوام (2008 م - 2017 م) ما بين (275.036 - 821.819) مليون دولار وفي المتوسط (518.7232) مليون دولار وما نسبته بين (12.71% - 28.60%) وفي المتوسط (18.37%).
6. أدنى مستوى للاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة سجل في العام 2017 بمتوسط الارباع (433.1569) مليون دولار وبنسبة (12.71%)، وكان أدنى مستوى ربعي سجل في الربع الاول من العام 2008 م بمبلغ (275.036) مليون دولار وبنسبة (12.97%).
7. اعلى مستوى للاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة سجل في العام 2010 م بمتوسط الارباع (715.89) مليون دولار وبنسبة (28.60%)، وكان اعلى مستوى ربعي سجل في الربع الاول من العام 2010 م بمبلغ (821.8185) مليون دولار وبنسبة (34.57%).
8. جميع المتغيرات المستقلة في الدراسة إشارات معاملاتها موجبة مما يدل على الأثر الطردي لهذه المتغيرات على حجم الاقتصاد الخفي، ما عدا متغير سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالدولار الأمريكي في البنوك التجارية (R) والذي كانت إشارة معاملته سالبة.
9. يتاثر الاقتصاد الخفي الفلسطيني ايجابا بمجموعة من المتغيرات ويتضح بأن مرونة نسبة الضريبة (بدون المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (T/Y) بلغت (0.813)، وهذا يعني أنه وبافتراض ثبات العوامل والمتغيرات الأخرى فإن كل زيادة بمعدل (10%) في مقدار الضريبة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سيقابلها زيادة بمعدل (8.13%) في حجم الاقتصاد الخفي. كما يلاحظ بأن مرونة نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة إلى العاملين الفعليين (SE) بلغت (0.826)، وهذا يعني أنه وبافتراض ثبات العوامل والمتغيرات الأخرى فإن كل زيادة بمعدل (10%) في عدد العاملين في مصالحهم الخاصة كنسبة من عدد العاملين الفعليين سيقابلها زيادة بمعدل (8.26%) في حجم الاقتصاد الخفي. كذلك يلاحظ بأن مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP - PC) بلغت (0.35)، وهذا يعني أنه وبافتراض ثبات العوامل والمتغيرات الأخرى فإنه كلما زاد متوسط دخل الفرد الفلسطيني السنوي بمقدار (10%) أدى ذلك إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (3.5%).

10. يوجد تأثير ايجابي لمتغير سعر الفائدة على الودائع الادخارية بالدولار الامريكي في البنوك التجارية (R) فتدل على الأثر العكسي لهذا المتغير على حجم الاقتصاد الخفي بمعامل مرونة مقداره (-0.450)، وهذا يعني أنه كلما زادت الفوائد الممنوحة من قبل البنوك التجارية على ودائع المواطنين بمقدار 10% سيؤدي ذلك في المقابل إلى تقليص في حجم الاقتصاد الخفي بمقدار (4.5%) مع ثبات العوامل الأخرى.



شكل (5.1) رسم بياني حجم الاقتصاد الخفي حسب الاعوام (2008 م - 2017 م)



شكل (5.2) رسم بياني حجم الاقتصاد الخفي حسب الارباع للاعوام (2008 م - 2017 م) - ربع سنوي.

5.3 التوصيات

- يجب على الحكومة الفلسطينية إيلاء اهتمام بقطاع الاقتصاد الخفي من خلال اعداد دراسات تبين جدواه الاقتصادية وافاقه المستقبلية لغرض توفير البيانات اللازمة عن هذا القطاع وسهولة مراقبته.
- قيام الحكومة الفلسطينية باعداد خطة استراتيجية من اجل الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي، من خلال وضع السياسات والتشريعات الملائمة للوضع الفلسطيني.
- ان تسعى الحكومة الفلسطينية لدمج هذا الاقتصاد غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وليس القضاء عليه وذلك بناء على خطة واضحة تسعى لتحقيق هذا الدمج.
- على الحكومة القيام بحملات توعية للمجتمع بضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة وما له أثر في الصالح العام.
- على الحكومة الفلسطينية إعادة النظر في السياسة الضريبية لما لها من أثر سلبي وارتداد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانة الاقتصاد الخفي.
- على الحكومة الفلسطينية ان تسعى لبناء اقتصاد قوي لمواجهة كافة الازمات والتي تظهر بين الفترة والاخرى سواء أزمات سياسية او اغلاق وحصار او حروب للحد او على الأقل الحد من الاقتصاد الخفي.
- تشجيع البنوك المحلية للاستثمار وخلق وعاء استثماري يساعد في زيادة الودائع الادخارية.
- على وزارة الاقتصاد الوطني ان تقوم بتسجيل كافة عمليات تهريب البضائع والتي تشمل أنواع البضائع وتكاليفها المالية سواء من الضابطة الجمركية او الأجهزة الأمنية الأخرى.
- تطوير قاعدة بيانات النظام القضائي لتشمل مكونات الاقتصاد الخفي من اجل حصر القضايا والجرائم التي تكون ضمن الاقتصاد الخفي.
- تطوير نظام الإحصاء الفلسطيني ليشمل تقديرا لحجم الاقتصاد الخفي او الاقتصاد الغير رسمي والذي من شأنه ان يعطي احصائيات وارقام من اجل بناء الاستراتيجيات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

- على سلطة النقد الاستمرار بنشر البيانات الربعية كافة والتدقيق في هذه البيانات بسبب فقدانها في بعض السنوات واختلاف قيمها.
- عمل دراسات بحثية عن سبب العلاقة العكسية التي نتجت عن الدراسة والتي تخص متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الخفي من حيث الإشارة السالبة والتي يفترض ان تكون موجبة.
- عمل دراسة بحثية عن سبب عدم وجود علاقة بين الأجور والرواتب الحكومية والتي تعتبر نقدا سائلا والاقتصاد الخفي.

المراجع والمصادر

المراجع والكتب العربية:

المراجع العربية:

- 1- (المطيري، حامد) 2012، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1970م - 2009م.
- 2- (الاستاذ، احمد) 2013، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية، جامعة الازهر - غزة.
- 3- (الجيلاني، أسامة) 2007 ، الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية.
- 4- (الهيتي، أحمد و نجم، رفاه) 2010، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال المصادر والآثار دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989م - 2008م).
- 5- (بودلال، علي) 2008 ، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية :حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970 م - 2004 م) .
- 6- (الذواوي، م) 2015 ، الاقتصاد الخفي في ليبيا. الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي.
- 7- (منصور، ا) 2004 ، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين.
- 8- (محمد، م) 2010، ظاهرة الاقتصاد الخفي جامعة ام درمان الإسلامية، السودان.
- 9- (عوض الله، ص) 2002، الاقتصاد السري - دراسة في اليات الاقصاد الخفي وطرق علاجه

الكتب العربية

- 1- (عطية، عبد القادر محمد) 2005، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 2- (شيخي، محمد) 2011، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات.
- 3- ماهر الشريف، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

4- (نبيه، نسرين عبد الحميد) 2008 ، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

المصادر والنشرات:

- 1) الجهاز المركزي للإحصاء (2018)، مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للاعوام 2000-2018 بالأسعار الثابتة.
- 2) سلطة النقد الفلسطينية (2013 - 2018)، الإصدارات - التقارير ربع سنوية - النشرة الإحصائية الربعية، (العدد الأول - العدد الثاني والعشرون).
- 3) سلطة النقد الفلسطينية (2012-2018)، الإصدارات - التقارير ربع سنوية - تقرير التطورات النقدية (العدد الأول - الربع الأول 2012، الربع الرابع 2017).
- 4) سلطة النقد الفلسطينية (2008 - 2017) الإصدارات - تقارير سنوية - تقرير سلطة النقد السنوي (2008 م- 2017 م).
- 5) سلطة النقد الفلسطينية (2008 - 2017) الإحصاءات الشهرية والربعية - أسعار الفائدة على الودائع والقروض في المصارف العاملة في فلسطين.
- 6) سلطة النقد الفلسطينية (2008-2017) الإحصاءات الشهرية والربعية - الحسابات القومية ربعي.

المراجع والكتب الإنجليزية:

- 1) Fiege, E [1979] "How big is the Irregular Economy? " Challenge, Nov. /Dec. pp 3–15.
- 2) Friedrich Schneider (2013), "Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013: A Further Decline", Johannes Kepler Universität, Linz, pp. 5–7.
- 3) Friedrich Schneider and Andreas Buehn (October 2012), "Shadow Economies in Highly Developed OECD Countries: What Are the Driving Forces?"
- 4) Friedrich Schneider and A.T. Kearney (2011), "The Shadow Economy in Europe, 2011"
- 5) Friedrich Schneider, Buehn, A. & Montenegro, C. 2010. Shadow Economies All Over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007. World Bank. Policy Research Working Paper, No 5356.
- 6) Friedrich Schneider (July 2007), "Shadow Economies and Corruption All Over the World: New Estimates for 145 Countries"
- 7) Friedrich Schneider (2005), Shadow Economies around the World: What do we Really Know? European Journal of Political Economy, 21(3): 598–642.
- 8) Friedrich Schneider (2007), Shadow Economies and Corruption All Over the World: New Estimates for 145 Countries. Economics – The Open-Access. Open-Assessment E-Journal, 1(9), 1–66.

- 9) Friedrich Schneider and Dominik H. Enste (March 2000), "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences"
- 10) Gutmann, P. (1977) "The Subterranean Economy" *Financial Analysts Journal*, Nov. / Dec. pp. 26–34.
- 11) Lippert, O. & Walker, M. 1997. *The Underground Economy, Global Evidence of its Size and Impact*. The Fraser Institute, British Columbia, Canada.
- 12) Tanzi, V. [1982a] "Underground Economy and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications". In Tanzi [1982].
- 13) (Jose Barambila Macias, 2008) "The Dynamics of Parallel Economics. Measuring the Informal Sector in Mexico".
- 14) Tanzi Vito 1999. "Uses and abuses of estimates of the underground economy," *The Economic Journal*.
- 15) (Wolfram Berger, Michael Pickhardt, Athanassios Pitsoulis, Aloys Prinz and Jordi Sarda, 2014) "The hard shadow of the Greek economy: new estimates of the size of the underground economy and its fiscal impact"
- 16) (Guerino Ardizzi, 2014) "MEASURING THE UNDERGROUND ECONOMY WITH THE CURRENCY DEMAND APPROACH: A REINTERPRETATION OF THE METHODOLOGY, WITH AN APPLICATION TO ITALY"
- 17) (David E. A. Giles, 1999) "Modelling the hidden economy and the tax-gap in New Zealand"
- 18) (Khurram Mughal and Friedrich Schneider, 2018) "Shadow Economy in Pakistan: Its Size and Interaction with Official Economy"

- 19) (Dennis Nchor, Tomáš Konderla, 2018) THE SHADOW ECONOMY OF CZECH REPUBLIC AND TAX EVASION: THE CURRENCY DEMAND APPROACH
- 20) (Fernando de Holanda Barbosa Filho,2012) An Estimation of the Underground Economy in Brazil
- 21) (Patrick Kent Watson , 2004) Measuring the Size of the Hidden Economy in Trinidad & Tobago, 1970–1999
- 22) (Nirmal Kumar Raut,Namuna Chalise,Puja Thapa ,2014) Measurement of the Underground Economy in Nepal: A Currency Demand Approach
- 23) (Schneider & Buehn, 2011), “Shadow Economies around the world: novel insights, accepted knowledge, and new estimation”.
- 24) (Schneider, 2008), “The Shadow Economies in Central and South America with a Specific Focus on Brazil and Columbia: What do we knew?”
- 25) (Webster Leila & Fidler Peter 1996), The informal sector and microfinance institutions in West Africa, regional and sectoral studies, World Bank.
- 26) (Kanao & Hamori, 2010), “the size of the underground economy in Japan”.
- 27) (Dr. A. F. M. Aatur Rahman¹ & Afsana Rahman Khan , 2012) Measuring Underground Economy of Bangladesh: Transaction Approach
- 28) (Edward Asiedu and Thanasis Stengos , 2014) An Empirical Estimation of the Underground Economy in Ghana

- 29) (Alfar. A., 2014) the Shadow Economy and its Effect on the Palestinian Economy. Al-Azhar University. Palestine.
- 30) “Economic development”, Business Dictionary
- 31) “Economic development”, Cambridge Dictionary
- 32) “Economic Development”, U.S. Department of Housing and Urban Development
- 33) “Development Economics”, Investopedia
- 34) Jeffrey M, Wooldridge , 2016 “Introduction Econometrics”

الملاحق

ملحق (1): نتائج تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي بطريقة المربعات الصغرى

المصححة كلياً FMOLS.

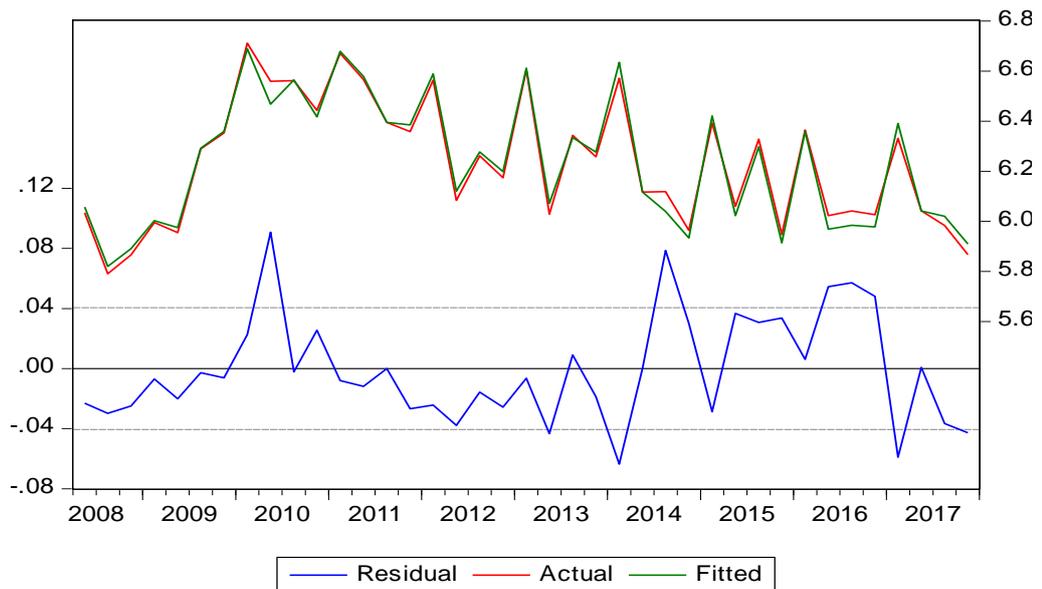
Dependent Variable: LHE
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 02/22/19 Time: 18:32
Sample (adjusted): 2008Q2 2017Q4
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	20.53073	0.039583	0.812669	LX1
0.3671	0.914431	0.041654	0.038089	LX2
0.0000	-24.33880	0.018493	-0.450088	LX3
0.0001	4.360118	0.189381	0.825721	LX4
0.0116	2.672907	0.131028	0.350225	LX5
0.0000	8.168827	0.915577	7.479192	C

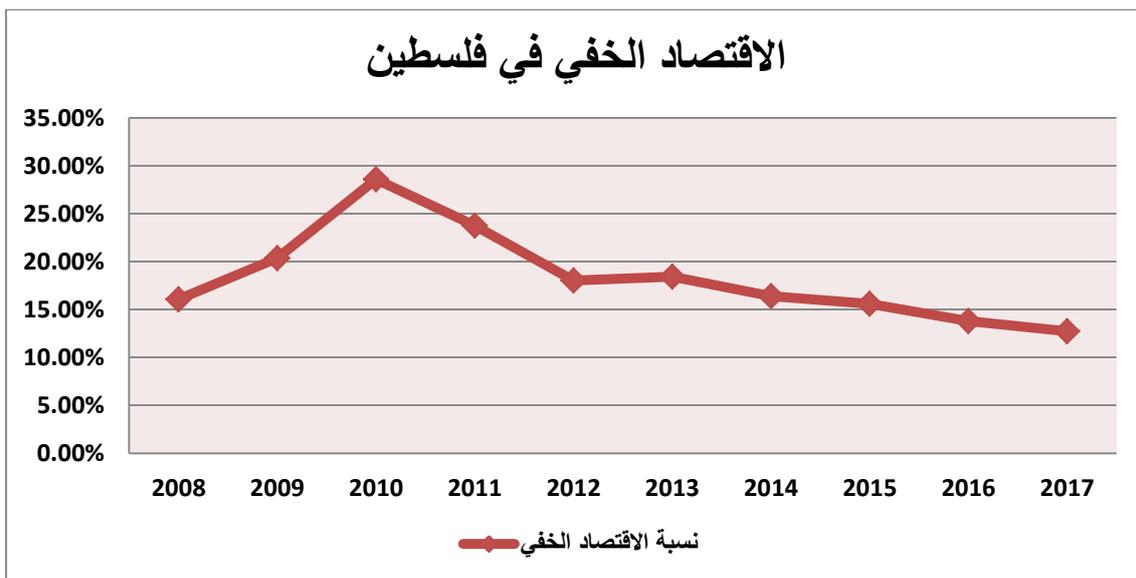
6.231891	Mean dependent var	0.977716	R-squared
0.252705	S.D. dependent var	0.974339	Adjusted R-squared
0.054077	Sum squared resid	0.040481	S.E. of regression
0.002741	Long-run variance	1.217639	Durbin-Watson stat

ملحق (2): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة

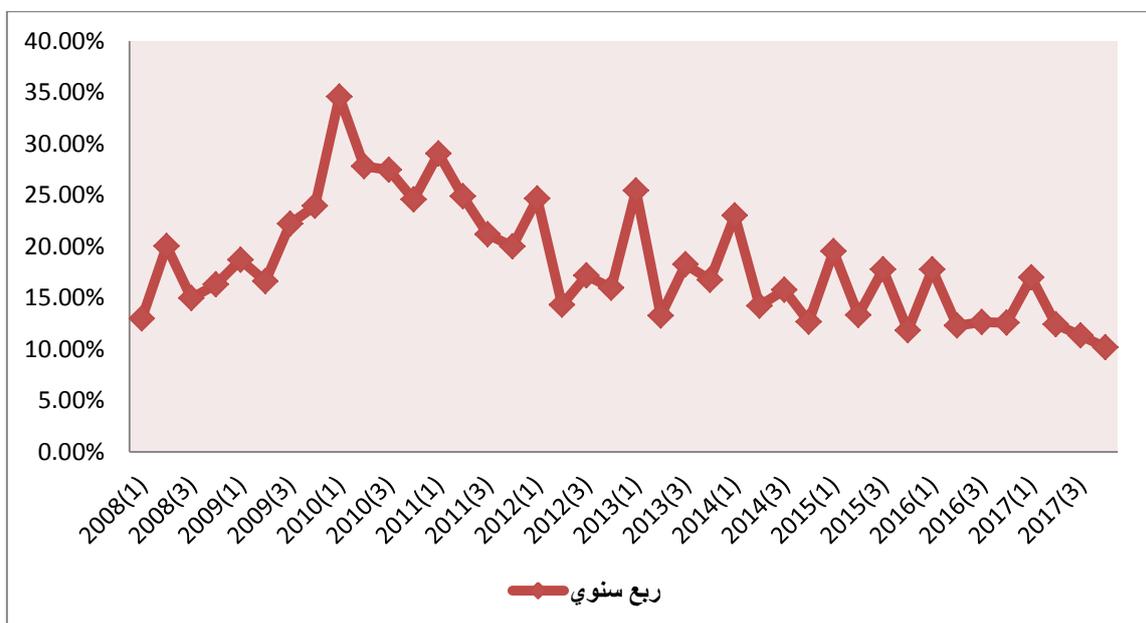
المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS



ملحق (3): رسم بياني يوضح حجم الاقتصاد الخفي للاعوام (2008 - 2017)



ملحق (4): رسم بياني يوضح حجم الاقتصاد الخفي للاعوام (2008 - 2017) - ربع سنوي



ملحق (5) : نتائج الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي

السنة (الربع)	CC الحقيقية	CC1 Tax ≠ 0	CC2 Tax = 0	CC2- CC1	سرعة دوران النقود GDP/M2	الاقتصاد الرسمي GDP	الاقتصاد الخفي HE	نسبة الاقتصاد الخفي
(1)2008	1622.9	1040.49	1480.7	440.206	0.6248	2120.6	275.036	%12.97
(2)2008	1622.9	1280.5	1960.5	679.995	0.6135	2082.4	417.201	%20.03
(3)2008	1622.9	1386.61	1893.54	506.931	0.6453	2190.2	327.121	%14.94
(4)2008	1622.9	1520.7	2074.08	553.379	0.6375	2163.6	352.756	%16.30
2008								%16.06
(1)2009	1781.9	1554.26	2236.04	681.784	0.5889	2149.7	401.532	%18.68
(2)2009	1781.9	1813.02	2419.3	606.284	0.6362	2322.2	385.719	%16.61
(3)2009	1781.9	1750.72	2560.74	810.016	0.6649	2426.8	538.546	%22.19
(4)2009	1781.9	1828.96	2702.35	873.397	0.6574	2399.4	574.129	%23.93
2009								%20.35
(1)2010	1781.9	2008.2	3427.22	1419.02	0.5791	2377.1	821.819	%34.57
(2)2010	1781.9	2067.99	3209.08	1141.1	0.6183	2537.9	705.564	%27.80
(3)2010	1781.9	1782.29	2909.47	1127.18	0.628	2577.8	707.919	%27.46
(4)2010	1781.9	1986.82	2994.82	1008	0.6233	2558.3	628.278	%24.56
2010								%28.60
(1)2011	1840.2	1721	2953.32	1232.32	0.6405	2719.4	789.299	%29.02
(2)2011	1942.1	1869.48	2975.94	1106.46	0.6424	2859.2	710.759	%24.86
(3)2011	1919.6	1905.76	2834.81	929.042	0.6445	2830.3	598.799	%21.16
(4)2011	1849.9	1470.08	2343.58	873.497	0.661	2889.9	577.37	%19.98
2011								%23.76
(1)2012	1805.4	939.547	1677.94	738.395	0.9604	2878.4	709.12	%24.64
(2)2012	1847.2	1449.57	2071.93	622.358	0.7045	3068.9	438.462	%14.29
(3)2012	1886.97	1522.86	2276.92	754.056	0.6948	3053.1	523.892	%17.16
(4)2012	2073.9	1333.52	2080.41	746.882	0.6426	3008.5	479.929	%15.95
2012								%18.01
(1)2013	1833.3	2324.49	4555.27	2230.78	0.3313	2907.3	739.019	%25.42

(2)2013	1832.1	2044.46	3225.01	1180.55	0.3516	3132.3	415.118	%13.25
(3)2013	1896.4	2909.33	4597.6	1688.27	0.3369	3115.7	568.831	%18.26
(4)2013	1893.8	2164.73	3735.42	1570.69	0.3324	3119.9	522.025	%16.73
2013								%18.42
(1)2014	1885.5	1721.39	3975	2253.61	0.3169	3106.3	714.23	%22.99
(2)2014	1871.3	2442.08	3880.27	1438.19	0.3153	3188.9	453.522	%14.22
(3)2014	2001.5	3019.78	4665.45	1645.67	0.276	2879.8	454.184	%15.77
(4)2014	1911.1	2622.36	3916.22	1293.85	0.3007	3077.9	389.125	%12.64
2014								%16.41
(1)2015	1891.1	1805.13	3824.39	2019.26	0.2958	3058.5	597.388	%19.53
(2)2015	1987	2461.03	3908.81	1447.77	0.2959	3220.1	428.407	%13.30
(3)2015	2034.8	2223.99	4181	1957.01	0.2861	3156.1	559.974	%17.74
(4)2015	1974.4	2401.58	3718.85	1317.27	0.2907	3238.3	382.87	%11.82
2015								%15.60
(1)2016	1983.3	2027.64	4073.02	2045.38	0.284	3275.1	580.92	%17.74
(2)2016	2310.3	2694.81	4167.87	1473.06	0.2802	3362.7	412.821	%12.28
(3)2016	2221.3	2711.65	4250.8	1539.15	0.2732	3334.7	420.481	%12.61
(4)2016	2212.1	2510.55	4053.29	1542.74	0.2684	3297.2	414.137	%12.56
2016								%13.80
(1)2017	2728.3	1792.97	3969.41	2176.43	0.2582	3310.8	561.925	%16.97
(2)2017	2871.8	2505.25	4150.25	1645	0.2558	3396.8	420.808	%12.39
(3)2017	2728.9	2095.09	3599.43	1504.35	0.2637	3502.3	396.726	%11.33
(4)2017	2897.8	1819.09	3231.16	1412.07	0.2501	3476.5	353.169	%10.16
2017								%12.71
(2017 - 2008)								%18.37

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
96	نتائج تقدير دالة نموذج انحدار الاقنصاد الخفي بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS	1
96	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الاقنصاد الخفي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS	2
97	رسم بياني يوضح حجم الاقنصاد الخفي للاعوام (2008 - 2017)	3
97	رسم بياني يوضح حجم الاقنصاد الخفي للاعوام (2008 - 2017) - ربع سنوي	4
98	نتائج الدراسة لتقدير حجم الاقنصاد الخفي	5

فهرس الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
7	نموذج الدراسة	1.1
13	انواع الاقتصاد الخفي	2.1
67	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الطلب على العملة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS	4.1
77	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS	4.2
87	رسم بياني توضيح حجم الاقتصاد الخفي حسب الاعوام (2008 م - 2017 م)	5.1
87	رسم بياني حجم الاقتصاد الخفي حسب الارباع للاعوام (2008 م - 2017 م) - ربع سنوي	5.2

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	الاشارات المتوقعه للمتغيرات المستقلة	50
4.1	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP	61
4.2	نتائج سكون متسلسلة البواقي لمعادلة التكامل المشترك طويلة الأجل بطريقة إنجل-جرانجر	62
4.3	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون	63
4.4	نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)	64
4.5	نتائج اختبار دورين-واتسون خلال تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)	65
4.6	نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS	66
4.7	معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج المستقلة	67
4.8	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة المقدر	68
4.9	حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين للأعوام 2008-2017 باستخدام النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS	70
4.10	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر ADF واختبار فيليبس-بيرون PP للاقتصاد الخفي	73
4.11	نتائج سكون متسلسلة البواقي لمعادلة التكامل المشترك طويلة الأجل بطريقة إنجل-جرانجر لمعادلة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي	74
4.12	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للاقتصاد الخفي	75
4.13	نتائج تقدير دالة نموذج انحدار الاقتصاد الخفي بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS	76

78	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذج الاقتصاد الخفي المقدر	4.14
79	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)	4.15

الفهرس

Contents

اقرار.....	1
شكر و عرفان.....	2
مصطلحات الدراسة.....	3
الملخص.....	4
Abstract:.....	5
الفصل الاول.....	2
1.1 المقدمة.....	2
1.2 مشكلة الدراسة.....	4
1.3 اهمية الدراسة.....	4
1.4 فرضيات الدراسة.....	5
1.5 اهداف الدراسة.....	6
1.6 حدود الدراسة.....	6
1.7 منهج الدراسة.....	6
1.9 هيكلية الدراسة.....	8
الفصل الثاني.....	10
2.1.1 تمهيد.....	10
2.1.2 مفهوم وتعريف الاقتصاد الخفي.....	11
2.1.3 انواع الاقتصاد الخفي.....	12
2.1.3.2 الاقتصاد الخفي غير المشروع.....	13
2.1.4 خصائص وسمات الاقتصاد الخفي.....	13
2.1.5 اسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.....	14
2.1.5.1 دور التكنولوجيا في توسيع نطاقه.....	16
2.1.6 الاتار الناجمة عن الاقتصاد الخفي.....	16
2.1.6.1 الاتار السلبية للاقتصاد الخفي.....	16
2.1.6.2 الاتار الايجابية للاقتصاد الخفي.....	18
2.1.7 طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي.....	18
2.1.7.1 المناهج المباشرة DIRECT APPROACHES:.....	19
2.1.7.2 المناهج غير المباشرة INDIRECT APPROACHES.....	19
2.1.7.2.1 التفاوت بين الإنفاق وإحصاءات الدخل القومية.....	19
2.1.7.2.2 طريقة المراجعات الضريبية.....	20
2.1.7.2.3 طريقة سوق العمل.....	21

22	2.1.7.2.4 طريقة الطلب على النقود
26	2.1.8 علاقة الاقتصاد الخفي بالتنمية الاقتصادية:
29	الفصل الثاني
29	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
41	2.2.3 الدراسات المحلية
43	2.2.4 نقاش الدراسات السابقة
44	2.2.5 اوجه التميز للدراسة الحالية
46	الفصل الثالث
46	3.1 تمهيد:
47	3.3 وصف متغيرات النموذج
49	3.4 الاشارات المتوقعة لمتغيرات النموذج
50	3.5 الية احتساب الاقتصاد الخفي
51	3.5 الاختبارات الاحصائية
51	3.6.1 السلاسل الزمنية:
52	3.6.2 اختبار جذر الوحدة Unit Roots test
57	3.6.4.1 تقدير دالة نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا
60	الفصل الرابع
60	4.1 تمهيد
61	4.2 نتائج الاختبارات الاحصائية
61	4.2.1 اختبارات جذر الوحدة
61	4.2.1.1 اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test-ADF)
62	4.2.2 اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test):
62	4.2.2.1 اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك (Engle-Granger Test)
64	4.2.3 تقدير دالة نموذج الدراسة:
64	4.2.3.1 تقدير دالة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)
65	4.2.3.2 تقدير دالة النموذج بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)
68	4.2.3.3 اختبار المتوسط الحسابي للبواقي
69	4.2.3.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)
69	4.3 تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الانحدار المقدر
72	4.4 اختبار الفرضيات
73	4.4.1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):
74	4.4.2 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):
74	4.4.2.1 اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل جرانجر
75	4.4.2.2 اختبار جوهانسون (Johanson Cointegration Test):

76	4.4.3 تقدير دالة نموذج الدراسة
77	4.4.4 تقدير جودة النموذج القياسي
78	4.4.5 اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)
78	4.4.6 اختبار المتوسط الحسابي للبواقي
79	4.4.7 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
79	4.4.8 تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)
80	4.5 نقاش نتائج الدراسة
	4.5.2 الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير نسبة الاجور والرواتب الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين
81	
	4.5.3 الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين
82	
	4.5.4 الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة الى عدد العاملين الفعليين وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين
82	
	4.5.5 الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاقتصاد الخفي في فلسطين
83	
85	الفصل الخامس
85	5.1 تمهيد
85	5.2 النتائج، والاستخلاصات والاستنتاجات
88	5.3 التوصيات
90	المراجع والمصادر
96	الملاحق
100	فهرس الملاحق:
101	فهرس الاشكال
102	فهرس الجداول
104	الفهرس